



PROVISIONAL
A/34/PV.101
28 December 1979
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر مرفق مؤقت للجلسة الأولى بعد المائة

المفقودة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ، ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٠ / ٠٠

الرئيس : السيد كـو (سنخافورة)
ثم : السيد اليوكا (بنمـا)
(نائب الرئيس)

— سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٨] (تابع)

— مسألة روديسيا الجنوبية : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منسج
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [٩٠]

٠٠ / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات
الملقاة باللغات الاخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . رينبغي ارسالها موقعة من
أحد اعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza, مع الحرص على ادخالها على
نسخة واحدة من المحضر .

١- أ

— تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : [١٨] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة الخاصة

(ب) مشروعا قرارين

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تيل أن ندرس بنود جدول الأعمال لهذا الصباح
أود أن أحث السادة الممثلين الذين يودون المساهمة في المناقشة حول البند ٢٨ من جدول
الأعمال بعنوان "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية" ، و جدول
البند ٢٩ من جدول الأعمال بعنوان "صياغة اتفاقية دولية لمناهضة أنشطة المرتزقة" أن يسجلوا
اسمائهم في قائمة المتكلمين . ان هذه البنود مدرجة على جدول أعمالنا صباح وبعد ظهر غد على
التوالي .

مواصلة نظير البند ٢٨ من جدول الأعمال .

سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن سوف نواصل الاستماع الى تعليقات التصويت
بعد التصويت حول هذا البند .

السيد موراتا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : ان حكومتى قد التزمت بقوة بمناهضة
كافة أشكال التمييز العنصرى ، وقد طالبت دائما ومرارا وتكرارا بأن تلغى حكومة جنوب افريقيا سياستها
البغيضة للفصل العنصرى . ان هذه الخبرة التاريخية قد أدت بحكومة اليابان الى ان تؤيد مشاريع
القرارات حول هذا الموضوع وأن تقدم المعونة لكل المجتمع الدولي من أجل ازالة الفصل العنصرى
ولكننا لا يمكننا أن نؤيد الافكار التي تقول بعدم شرعية حكومة جنوب افريقيا ، ونعتقد أن مشكلة
الفصل العنصرى يجب ان تحل في إطار تصفية الاستعمار . وبنفس الطريقة فاننا لا يمكننا ان نقبل
المفهوم القائل بأن الأمم المتحدة يجب أن تشجع الكفاح بأى شكل من الاشكال . ونحن نعتقد أن
مساعدة حركات التحرير لا يجب أن تتضمن المساعدات العسكرية . وفي رأينا انه يجب ان نبعث عن
الحلول السلمية للمشكلة عن طريق المحادثات بين كافة المجموعات في جنوب افريقيا . وحتى ندخل
التعديلات في المجتمع في جنوب افريقيا يجب ان نمارس على جنوب افريقيا الضغط الدولي بصورة
واقعية وعملية . وبالإضافة الى ذلك فاننا لا يمكن أن نقبل بعض التوصيات الواردة في تقرير مناهضة
الفصل العنصرى وتقرير الندوة العالمية حول التعاون النووى مع جنوب افريقيا .

ان وفد بلادى امتنع عن التصويت على مشروع القرار المعنون " الحالة في جنوب افريقيا " الوارد في الوثيقة A/34/L.21 لانه يشتمل على عدة عناصر لا تتفق مع موقفنا الاساسي حول هذا الموضوع وبالذات لان الفقرة ٤ من المناقوش تدين دولتنا بالاسم بالرغم من كافة الجهود التي بذلتها اليابان من أجل الحد من علاقاتها مع جنوب افريقيا طبقا لقرارات الامم المتحدة . وعلى ذلك فاننا نأسف بعمق ونعتقد أنه من غير الانصاف ان عملية ادانة الدول بالاشارة اليها بالاسم قد وجدت طريقها في قرارات الامم المتحدة . ان وفد بلادى كان يعتقد اننا يجب ان نصوت ضد هذا القرار لهذنه الاسباب فقط . ولكن لكوننا نعارض تماما سياسة جنوب افريقيا للفصل العنصرى وللاهداف العاصمة الجيدة في هذا المشروع فاننا اخترنا الامتناع فقط عن التصويت وعلى هذا فاننا نود أن نحث الجمعية العامة على أن تتبع منهجا بناءً وأكثر فعالية في الدورة القادمة .

لقد صوت وفد بلادى تأييدا لمشروع القرار بعنوان " حظر توريد الأسلحة لجنوب افريقيا " والوارد في الوثيقة A/34/L.24 لأننا نؤيد هدفه الاساسي . ولكننا تحفظنا على بعض الفقرات التي تعتبر في رأينا غير واقعية ومن ثم غير ممكنة التنفيذ .

أما فيما يتعلق بمشروع القرار المعنون " السجناء السياسيون في جنوب افريقيا " الوارد في الوثيقة A/34/L.28 ، والذي اعتمد بتوافق الآراء ، فاننا نود أن نسجل تحفظنا على الفقرة ٤ من الديباجة ، والفقرة ٤ من المناقوش لبعض النواحي القانونية المتعلقة بهما .

وفيما يتعلق بمشروع القرار المعنون " دور وسائل الاعلام في العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصرى " الوارد في الوثيقة A/34/L.32 فقد صوتنا تأييدا له لأننا نؤيد هدفه الرئيسي . ومع ذلك فان دستور اليابان يضمن حرية واسعة للصحافة ويمنح السلطات الحكومية من التدخل فيها . وعلى ذلك فان تنفيذ بعض فقرات القرار قد يكون صعبا في اليابان .

السيد دنفي (الولايات المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف حكومة بلادي من سياسات الفصل العنصري ، قد بينه بوضوح الرئيس كارتر ووزير خارجيته فانس ، وأخيرا تم ايضاحه في كلمة وفد بلادي أمام هذا المحفل في ٨ تشرين الثاني / نوفمبر . اننا نعتقد أن الفصل العنصري ينتهك المبادئ والقيم الاساسية الانسانية ، واننا نعارض كل مايمثله . وفي الوقت ذاته ، فاننا لانريد ان ننكر امكانية حدوث تغيير سلمي في جنوب افريقيا . ونحن ملتزمون باتخاذ سياسات ايجابية تدعم التفسير الاجتماعي والسياسي الحقيقي .

وبسبب ايلاء الولايات المتحدة أهمية للنشاط الدولي من أجل اقناع جنوب افريقيا بالتخلي عن سياسة الفصل العنصري ، فاننا سعداء بالانضمام الى الاتفاق في الرأي بشأن القرارات الستة التي اعتمدت بالامس . ان الاجماع الذي اتخذت به هذه القرارات سوف يبعث برسالة أخرى واضحة الى جنوب افريقيا بشأن بؤس المجتمع الدولي للفصل العنصري ، وبأن المجتمع الدولي يصر على التخلي عن الفصل العنصري ، وبأنه يجب اعطاء فرصة متعادلة لجميع الافارقة في مجتمعهم في جنوب افريقيا .

ومع ذلك ، فان وفد بلادي يود أن يذكر ، فيما يتعلق بالقرار المعنون " النساء والاطفال في ظل الفصل العنصري " ، اننا نتحفظ بشأن الاستنتاجات المتعلقة بالندوة الدولية بشأن الاطفال في ظل الفصل العنصري ، كما نتحفظ بشأن دقة بعض ما جاء في الفقرة الثالثة من الديباجة . وفيما يتعلق بالقرار الخاص " بالبانستانات " ، فان ملاحظتنا بشأن المطالب الواردة في الفقرة ٦ من المنطوق ، ستكون متفقة مع القانون الأمريكي السائد .

ورغم اننا قد انضمنا الى اتفاق الرأي بشأن القرار الخاص بالمسجونين السياسيين في جنوب افريقيا ، فاننا نلاحظ أن البروتوكول الأول الاضافي لاتفاقية جنيف ١٩٤٩ ، يمكن بصيغته أن ينطبق على حركات التحرير والمقاتلين فيها فقط اذا ما كانت المطالب الواردة في المادة الاولى فقرة (٤) قد تم استيفاؤها ، واذا ما كان قد صدر اعلاه يتفق والمادة ٩٦ من البروتوكول .

ورغم اننا قد انضمنا الى اتفاق الرأي بشأن القرار المعنون " اعلان بشأن جنوب افريقيا " والذي يعمدس اتفاقنا مع جوهر القرار ، فاننا نود أن نوضح موقفنا من نقطتين :

أولا ، اننا نفسر عبارة " القوة النووية " الواردة في الفقرة ٦ من المنطوق ، على أنها تعني " قوة نووية عسكرية " . ثانيا ، ان موقفنا هو أن اساليب الكفاح ، التي تصادق عليها هذه الجمعية في الفقرة ٢ من منطوق الاعلان بشأن جنوب افريقيا ، لا يجب ان تتضمن امعلا تتعارض وروح أو نص ميثاق الامم المتحدة . اننا بالطبع مهتمون ، بشكل خاص ، بألا يؤدي هذا المحفل أعمالا مثل تلك التي واجهت المجتمع الدولي في الاسابيع الاخيرة .

وبالاضافة الى القرارات التي صوتنا مؤيدين لها ، فان الولايات المتحدة تؤيد تماما الجوهر الاجمالي لأربعة قرارات أخرى ، ولقد امتنعنا عن التصويت لعدم اتفاقنا مع جوانب محددة في تلك القرارات . ان تحفظاتنا تتضمن الآتي :

ان قوانيننا تجعل من المستحيل على الولايات المتحدة أن تنفذ بعض المطالب الواردة في القرار المعنون " دور وسائل الاعلام في العمل الدولي ضد الفصل العنصري " . ان موقفنا من اشتراك الافراد والمنظمات الخاصة في الاحداث الرياضية ، لا يزال ثابتا لم يتغير .

ان التوصية الواردة في القرار المعنون " الاستثمارات في جنوب افريقيا " ، لا تتفق وسياسة الولايات المتحدة .

ولقد عارضت الولايات المتحدة هذه القرارات ، ويأسف وفد بلادي لأنه لم يتمكن من تأييد جميع القرارات الخاصة بمناهضة الفصل العنصري تماما ، لأننا نخشى أن تخرج جنوب افريقيا بتشجيع مزيف من هذا الموقف .

واسمحوا لي أن أوضح أن معارضة الولايات المتحدة لبعض القرارات المعروضة علينا اليوم، انما هي نتيجة لبعض العناصر المحددة في هذه القرارات ، ولا تعني أي اضعاف لمعارضتنا للفصل العنصري أو أي اضعاف لاصرارنا على أن نشهد مجتمعا عادلا منصفا وحررا في جنوب افريقيا .

ورغم اننا صوتنا ضد مشروع القرار الخاص بالتعاون النووي مع جنوب افريقيا ، فاني أود مرة أخرى أن أوضح السياسة الامريكية في هذا الصدد . لقد أوقفنا تصدير المواد والاجهزة النووية الى جنوب افريقيا في ١٩٧٥ ، وبالإضافة الى ذلك فان القانون الامريكي ، فيما يتعلق بمنع الانتشار

النووي والصادر في ١٩٧٧ والذي سيدخل حيز التنفيذ تماما في آذار / مارس ١٩٨٠ ، سيجعل الولايات المتحدة تحجم عن كل أشكال التعاون النووي مع جميع الدول ، بما فيها جنوب افريقيا التي رفضت أن تقبل احتياطات الامن الدولية بالنسبة لجميع منشآتها النووية . وبالإضافة الى ذلك ، فإن الولايات المتحدة تعترض بشدة على الحكم الخاص باعطاء أموال خاصة بالأمم المتحدة ، سواء من اسهامات طوعية أو من الميزانية العامة ، الى حركات التحرير في جنوب افريقيا نفسها . كذلك ، فإننا لانوافق على التوصية القائلة بأن مبلغا " سنويا يجب أن يخصص للجنة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى وسوف نعارض هذه الاقتراحات في اللجنة الخامسة .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن الولايات المتحدة لديها أربعة تحفظات عامة تتعلق بمشروعات القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة اليوم . أولا ، اننا نعارض بقوة كل محاولة لاضفاء صفة سياسية على الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة . ثانيا ، اننا نكرر معارضتنا للأحكام الواردة في برنامج " التعبئة الدولية ضد الفصل العنصرى " . ثالثا ، اننا نفهم عبارة " حركة التحرير الوطنية " الواردة في عدة قرارات ، على أنها تشير الى كل حركة مناهضة للفصل العنصرى ، وليس الى منظمات محددة . واخيرا ، فإننا لانفسر عبارة " أعمال العدوان " ، كما تبدو في عدة قرارات ، على أنها تستخدم بنفس المعنى الذى تستخدم به في المادة ٣٩ من الميثاق .

ومن المؤسف أن المعارضة الحاسمة لحكومة وشعب بلادى للفصل العنصرى ، لم تنعكس تماما في التصويت الذى أجريناه بالضرورة بشأن بعض مشروعات قرارات مناهضة الفصل العنصرى . لقد اتخذنا هذا الموقف ، لأن بعض احكام القرارات قد أدرجت دون النظر الى الوقائع ودون النظر الى ما اذا كانت الآراء التي تم التعبير عنها نشاطها أغلبية كبيرة ، ودون النظر الى ما اذا كان القرار يوضح برنامج عمل ممكن لمناهضة الفصل العنصرى ، أو في بعض الحالات اذا ما كانت الاحكام تتفق وميثاق الامم المتحدة . ان اعتماد قرارات من الواضح انها غير واقعية ، انما يفسر اعمالا تسيء الى سمعة الامم المتحدة بشكل عام والجمعية العامة بشكل خاص . وانني أرجو أن يبذل في المستقبل جهد خاص لاعداد قرارات تستحق تأييدا موسعا . وبذلك فان الامم المتحدة ستكون - في الواقع - موحدة في مواجهة التحدى لتأمين حقوق اولئك المضطهدين من جانب الفصل العنصرى .

السيد فرانسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان نيوزيلندا ترفض رفضاً قاطعاً

نظام الفصل العنصري الذي تمارسه جنوب افريقيا ، لأنه يحرم الاغلبية في جنوب افريقيا من الحقوق لأنه يحرم الاغلبية في جنوب افريقيا من الحقوق الأساسية للانسان لمجرد لونها . ان هذا يتنافى تماما مع مبادئ المساواة والمشاركة والتعاون التي يقوم على أساسها مجتمعنا الذي يتكون من عدة أجناس. وتعتقد بلادى أن جنوب افريقيا يتعين عليها أن تقضى على نظام الفصل العنصري بكل مظاهره السي حين أن يتمتع كل مواطن بهذه الحقوق الأساسية التي هي مبادئ أساسية في ميثاق هذه المنظمة. ان لدى المجتمع الدولي وسائل ضخمة يستطيع بها أن يمارس ضغطاً على حكومة جنوب افريقيا. وتعتقد بلادى أن هذه الجهود ينبغي أن توجه نحو تحقيق حل سلمي وعادل . ونحن على استعداد لتأييد أى جهد من شأنه أن يهدى بتوافق آراء دولي في ممارسة ضغوط على حكومة جنوب افريقيا . ونحن نأسف لأن بعض مشاريع القرارات المطروحة علينا هذا العام لم تصبح بطريقة مناسبة حتى يمكن أن تجذب مثل هذا التوافق في الآراء .

لقد أيد وفد بلادى احد عشر مشروع قرار وامتنع عن التصويت على خمسة منها ، وصوت ضد مشروع قرار واحد . وسوف يؤيد وفدى - بشروط - مشروع القرار A/39/L.34 عندما يطرح للتصويت . وبينما أيدنا معظم مشاريع القرارات ، تمشياً مع معارضتنا المعلنة لنظام الفصل العنصرى فاننا نواجه صعاباً بالنسبة الى بعض الفقرات المتصلة بالآثار القانونية والعملية للالتزامات التي ترتبها على الدول . ولدى وفد بلادى تحفظ بوجه خاص على الاشارة الواردة في مشروع القرار A/34/L.31 وكذلك الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار الوارء في الوثيقة A/34/L.29 . ولدينا تحفظ ايضاً بشأن الفقرة ١١ من مشروع القرار A/34/L.34 . وعلى الرغم من أننا أيدنا الاعلان الخاص بجنوب افريقيا ، وهو مشروع القرار A/34/L.36 فاننا نواجه بعض الصعاب بالنسبة الى بعض اجزاء هذا المشروع . لقد انضمت نيوزيلندا الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/34/L.33 . ولكننا نرى أن لكل حكومة حقها القاطع في أن تقرر ما هي المنظمات غير الحكومية التي ستتحق وتحتاج الى التأييد .

وكما فعلنا ذلك في الماضي ، فان وفدى لم يستطيع أن يؤيد مشاريع القرارات التي سمعت الى التجاوز الى مهام مجلس الامن . ومن ثم ، فقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/34/L.23 بشأن عقد مؤتمر دولي لفرض عقوبات على جنوب افريقيا وللحظر البترولي A/34/L.26 وكذلك امتنعنا عن

التصويت على مشروع القرار A/34/L.25 بشأن التعاون النووي مع جنوب افريقيا . وفيما يتعلق بمشروع القرار A/34/L.25 فلقد وافقت نيوزيلندا على جوهر القرار ، وكنا نود أن يكون هناك منهج أكثر عملية بدلا من تخصيص بعض البلدان بالنقد .

كما امتنع وفد عن التصويت على مشروع القرار A/34/L.32 بشأن وسائل الاتصال الجماهيرى ، لأننا لا نقبل مفهوم دور مباشر فيما يتعلق بذلك .

لقد امتنع وفد بلادى ايضا عن التصويت على مشروع القرار A/34/L.21 بشأن الموقف في جنوب افريقيا ، حيث أنه يتضمن فقرات لا تعطى بقبولنا . وبينما نواصل اعتقادنا بأن صلاحيات مجلس الأمن بمفرده هى التي تخول له فرض عقوبات اجبارية ، فلقد صوتت نيوزيلندا تأييدا لمشروع القرار A/34/L.24 الخاص بحظر الأسلحة . ومن الناحية العملية ، فلقد رأينا على تأييد حظر الأسلحة الى جنوب افريقيا .

لقد صوت وفد بلادى هذا العام لصالح مشروع القرار الخاص بالفصل العنصرى في الالعاب الرياضية الوارد في الوثيقة A/34/L.28 . ان الاجهزة الرياضية في حكومتنا قد تمسكت وما فى أعمالها بالالتزام الخاص بالقضاء على الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية . ونحن نرحب بادراج الفقرة (٣) التي تعترف بالجهود التي بذلتها في هذا الصدد جميع الحكومات . الا أن لدينا تحفظات فيما يتعلق بالفقرة الاولى من الديباجة . وكما ذكرنا في الماضي ، فان بعض الأحكام الخاصة بالاعلان الدولي لناهضة الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية تطالب من بعض الدول أن تقيد حريات بعض المواطنين بطريقة تتنافى مع تدابيرنا الادارية ، ومع المبادئ التي تقوم عليها .

السيد فيرغاو (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : لقد عقب ممثل

ايرلندا قبل ذلك ، نيابة عن جمهورية المانيا الاتحادية على القرارات التي اعتمدت ، وذلك بالاشارة الى بعض المبادئ السياسية التي تشارك فيها الدول التسع الأعضاء في المجموعة الأوروبية . انني اؤيد بيانه تماما ، وأود أن ادلى بالملاحظات الاضافية التالية :

لقد امتنع وفد بلادى عن التصويت على القرار A/34/L.24/Rev.1 بشأن حظر الأسلحة ضد جنوب افريقيا وباعتبار جمهورية المانيا الاتحادية عضوا في مجلس الأمن . فانها قد منحت كل تأييدها لقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) ونحن نرى ان اعتماد حظر الاسلحة في ١٩٧٧ تدبير ضرورى

وملائم ضد الحصول على الأسلحة من قبل جنوب افريقيا . ومنذ عام ١٩٦٣ ، فلقد طبقنا حظر
أسلحة طوعيا على جنوب افريقيا . ومنذ عام ١٩٧٧ ، التزمنا تماما بالاحكام الاجبارية الواردة في
قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) لقد كان هذا القرار بمثابة انجاز هام وبعيد المدى للأمم المتحدة .
وكما الامور عليه الآن ، فاني لا أرى كيف يمكن لقرار مثل القرار A/34/L.24 أن يذهب بنا أبعد من ذلك .
ويأسف وفد جمهورية المانيا الاتحادية لاضافة فقرة الى كل من نص القرار A/34/L.29 بشأن
تقديم المساعدات للشعب المضطهد والقرار A/34/L.34 بشأن برنامج العمل ، وذلك في نسختيهما
المنقحتين ، ولا يمكن أن نؤيدهما . وينطبق ذلك ، بصفة خاصة ، على الملحوظة الواردة في السطرين
الأخيرين من هذه الفقرة . اننا نقدر عمل مكاتب نيويورك للمؤتمر الوطني الافريقي لأزانيا ومؤتمر
الوحدويين الافريقيين لأزانيا ، والمساهمة التي تقوم بها في مناقشات سياسات الفصل العنصرى ،
الا أن التزامات جنوب افريقيا وحكومتها ، بموجب ميثاق الامم المتحدة ، واضحة . وينبغي ألا نخفف
من هذه الالتزامات ، نتيجة لصياغة تجعل حقوق والتزامات دولة عضو في الامم المتحدة موضع شك .
لقد أيد وفد بلادى توافق الآراء على القرار A/34/L.36/Rev.1 بشأن " الاعلان الخاص
عن جنوب افريقيا " . ونحن نعتقد أن لهذا القرار أهمية قصوى بالنسبة الى بحث سياسات الفصل
العنصرى مستقبلا من قبل المجتمع الدولي . ان الدعوة الى :

" اقامة مجتمع غير عنصرى ، يضمن تمتع جميع الشعوب في جنوب افريقيا . بحقوق
متساوية بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة (A/34/L.36/Rev.1) ؛ والواردة في
الفقرة الاولى من الاعلان وكذلك التأكيد على التزام الدول الافريقية .
" باقامة حكومة ديمقراطية في جنوب افريقيا ، تقوم على أساس ارادة الشعب ككل
بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة " (المرجع السابق فقرة ٣)
والوارد في الفقرة ٣ فان لهذا كله أهمية بالغة . ونحن نؤكد من جديد المبادئ التي تشكل جزءا
هاما من سياسة جمهورية المانيا الاتحادية فيما يتعلق بالفصل العنصرى .
غير اننا نعتقد أنه بموجب الميثاق ، لا يمكن للامم المتحدة أن تعترف في هذا السياق بحق
استعمال العنف . ونحن نلاحظ أن الفقرة ٢ من الاعلان غير دقيقة في هذا الموضوع ، ولا يمكن
قبولها ومن ثم فاننا نود أن نسجل تحفظاتنا بشأنها .

ونحن نأسف لأنه قد تم ادراج عناصر في عدد من القرارات تجعل من العسير علينا أن نوضح عن طريق التصويت ، تأييدنا الحازم للمحاولات التي يبذلها المجتمع الدولي ، بغية وضع حد للتمييز العنصري في كل أرجاء العالم ، وبخاصة تضامننا مع كل اولئك الذين يعملون من أجل قضاء مكر على النظام غير الانساني ، الذي يقوم عليه الفصل العنصري .

السيد سوندو (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي قد صوت لصالح جميع القرارات التي اعتمدها والتي شاركنا في تبني معظمها . اما الفقرة التاسعة من مشروع القرار (A/34/L.21) فقد امتنعنا عن التصويت عليها عندما طرحت للتصويت المنفصل وذلك للأسباب الآتية :

بينما يوافق وفد بلادي على منطوق القرار الا أنه لا يعتقد أن أفراد دول بعينها بالادانة في بعض القرارات من شأنه ان يفضي الى حل المشكلة . ان هذا الموقف ينطبق أيضا على قرارات أخرى تتضمن أحكاما مشابهة ، ولو كانت قد طرحت للتصويت فقرة فقرة لما استطاع وفد بلادي ان يؤيد البعض منها الذي يفرد دول بالذات .

السيدة دي باتينو (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بيرو قد صوت تأييدا لمشروعات القرارات المتعلقة بالبند ٢٨ من جدول الاعمال المعنون " سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " ذلك لأنها في رأي وفد بلادي تمثل خطوة ايجابية اخرى في جهود المجتمع الدولي من أجل القضاء النهائي على نظام الفصل العنصري . ومع ذلك ، فان وفد بلادي ، اتساقا مع موقفه المعروف في هذا الصدد يود ان يعبر عن تحفظاته ازاء بعض الفقرات التي تشير الى اسماء دول بعينها والتي تتسم بالتمييز بما لا يتفق مع الاهداف التي يود المجتمع الدولي ان يحققها . وفي هذا الصدد فان بيرو قد امتنعت عن التصويت المنفصل على الفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار (A/34/L.21) .

السيد فايناس (اليونان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد اليونان قد صوت مؤيدا لمشروع القرار (A/34/L.24) وذلك بالاضافة الى عدة مشاريع قرارات أخرى بشأن البند ٢٨ من جدول الاعمال ، التي اعتمدها الجمعية العامة . ومع ذلك نود أن نسجل في محضر الجلسة أننا لا نتفق مع صياغة الفقرة الرابعة من الديباجة التي تشير الى دول بعينها . ومن ناحية أخرى فان وفد بلادي قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار (A/34/L.21) بسبب صياغة بعض فقراته بينما يتفق جوهر مشروع القرار تماما مع آراءنا حول الموضوع . واذ ما كنان قد أجرى تصويت منفصل على الفقرات من ١٢ الى ١٥ فان وفد بلادي كان سيضطر للتصويت ضد تلك الفقرات .

وبالإضافة الى ذلك أود أن أوضح وأؤكد أن امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار (A/34/L.25) لا يعني حدوث أى تغيير في موقفنا من قرار مجلس الأمن ، ٤١٨ (١٩٧٧) والذي ابلفت بلادى الامين العام بتنفيذه .

وقبل ان اختتم كلمتي أود مرة أخرى أن أؤكد ان ادانتنا للفصل العنصرى لم ولن تتغير .

السيد غونزاليز دى ليون (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) ان وفد المكسيك قد صوت مؤيدا لستة عشر من مشاريع القرارات السبعة عشر التي اعتمدت في جلسة الامس بشأن البند ٢٨ ، لأن وفد بلادى يتضامن تماما مع متبني كل هذه المشاريع في جهودهم من أجل وضع حد لسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، ليس فقط لانها كانت ، ولا تزال تعد جريمة ضد البشرية ولكن لأن بقاها يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

ان وفد بلادى قد شارك في تبني مشروع القرار (A/34/L.39) المتعلق بالاستثمارات في جنوب افريقيا ذلك لأنه مع تأييدنا الكامل والتزامنا بقرارات وتوصيات الأمم المتحدة في كافة أجهزتها حول هذا البند فاننا نعتقد أن استثمار الموارد في جنوب افريقيا من قبل اية حكومة ، يشكل أمرا عدوانيا ضد شعب جنوب افريقيا وتحديا للامم المتحدة والمجتمع الدولي في مجموعه .

وبالرغم من ذلك فان وفد المكسيك لم يمكنه الانضمام الى مؤيدى مشروع القرار

(A/34/L.37) المتعلق بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ليس لان وفد بلادى يوافق على تعاون أى حكومة مع نظام جنوب افريقيا العنصرى في المجالات السياسية والعسكرية والنووية والاقتصادية أو أية مجالات أخرى ، لأن أى تعاون يدعم هذا النظام ، بل ان وفد بلادى قد امتنع عن التصويت في هذه الحالة لأنه يعتقد أن عدم احترام قرارات ومقررات الامم المتحدة في هذا الموضوع يعد مرغوبا ومدانا اذا ما ارتكبت اية حكومة وليست حكومة بعينها .

السيد نفيكار (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى قد صوت لصالح

كل مشاريع القرارات بل وقد شارك في تبني معظمها ومع ذلك فان وفد بلادى قد امتنع عن التصويت المنفصل على الفقرة التاسعة من مشروع القرار (A/34/L.21) لأنه لا يؤيد من ناحية المبدأ الاشارة الى دول بعينها للاذانة كما جاء في هذه الفقرة .

السيد كاميس (اوروغواي) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بلادى يتفق مع السلوك الدولي التقليدى في اداة كل انواع التفرقة العنصرية وبالتالى اداة الفصل العنصرى . ولهذا فقد صوت مؤيدا لكل مشروعات القرارات المتعلقة بالبند ٢٨ والمعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " باستثناء مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.21 و A/34/L.37) المعنوين على التوالي " الوضع في جنوب افريقيا " و " العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا " . ان وفد بلادى يرى ان كلا النصين يتضمن عبارات تدين دولا معينة مع اغفال انتهاكات دولا اخرى مما يجعل القرارين انتقائيين وينتقصان من الطابع العالمى الذى يجب أن تتسم به جميع قرارات الجمعية العامة .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الموضوع الذى ندرسه ليس له اية علاقة بتصفية الاستعمار ولذلك نود ان نسجل تحفظنا الشديد نحو اعلان الجمعية العامة تأييدها للكفاح المسلح الذى يمكن ان تخوضه حركات التحرير في جنوب افريقيا .

وبالتالي فان التصويت الايجابي لا اوروغواي على مشروعات هذه القرارات التي تضمنت مفاهيم مشابهة ، لا يجب ان يعني - المصادقة من جانبنا على هذه المفاهيم . اننا نعبر عن تحفظاتنا فيما يتعلق باختصاصات الجمعية العامة بفرض عقوبات الزامية على الدول كتلك الواردة في الفصل السابع من الميثاق . ونود أن نوضح ايضا أننا نعتبر ان القرارات التي تصدرها الجمعية العامة لن تكون صحيحة عندما تتعلق باختصاصات جهاز آخر كمجلس الأمن . وفي الختام نود أن نعارض استعمال موارد الامم المتحدة في أهداف ، رغم أنها قد تكون حميدة ، الا أنها تخرج عن اختصاصات الجمعية العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد استمعنا الى آخر المتحدثين المسجلين على قائمتي الذين أبدوا رغبتهم في تحليل تصويتهم بعد التصويت . وكما يعلم الاعضاء ، فان الجمعية العامة سوف تصوت على مشروع القرار A/34/L.34/Rev.1 في جلسة مقبلة .

البند ٩٠ من جدول الاعمال

مسألة روديسيا الجنوبية : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

السيد موريس (استراليا) ، مقرر اللجنة الرابعة ، قدم تقرير اللجنة (A/34/820)

ثم تحدث كما يلي :

السيد موريس (استراليا) ، مقرر اللجنة الرابعة (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أقدم للجمعية العامة تقرير اللجنة الرابعة بشأن البند ٩٠ من جدول الاعمال المعنون " مسألة روديسيا الجنوبية " . والتقرير وارد في الوثيقة A/34/820 وقد وزع بجميع اللغات . وعلى خلاف تقارير السنوات السابقة بشأن هذا البند ، فان الوثيقة A/34/820 موجزة الى حد ما ، وبخلاف التقارير السابقة أيضا فان هذا التقرير لا يتضمن أية قرارات اتخذتها اللجنة بشأن هذه المسألة ، وهذا يستحق بعض التفسير .

تذكرون انه في آب/ اغسطس من العام الحالي ، فان رؤساء حكومات الكومنولث اجتمعوا في لوساكا بزامبيا ، واتفقوا على ستة مبادئ قد تؤدي الى تسوية سلمية لمسألة روديسيا الجنوبية . وقد انعقد مؤتمر دستوري في لانكستر هاوس في لندن ، كنتيجة لاتفاق الكومنولث هذا . وتدرك الوفود انه أثناء اجتماع اللجنة الرابعة ، فان المؤتمر كان مجتمعا ايضا في لانكستر هاوس ، ولن أعيد هنا ذكر ما حققه هذا المؤتمر من تقدم . لقد قدم الكثير من التقارير الى اللجنة الرابعة من ممثلي الجبهة الوطنية ومن السيد ممثل المملكة المتحدة ، وهناك وفود اخرى ادلت بدلوها في هذه المناقشات . وكل هذا وارد في وثائق اللجنة التي أشير اليها في التقرير الحالي المطروح عليكم .

لقد اعتقدت أغلبية كبيرة من الوفود أن مؤتمر لانكستر هاوس له أهمية ، ان لم تكن هي الأهمية الكبرى في الطريق الطويل لتصفية الاستعمار في روديسيا الجنوبية وقد رحب الجميع بالتقدم الذي يتم في لندن ، بينما اعترفوا بأن المرحلة النهائية من المؤتمر تمر الآن بفترة حاسمة وحيوية . وفي هذا الصدد ، فان عددا من الوفود قد عبروا عن رأيهم في أن اللجنة يجب أن تمتنع عن القيام بأعمال قد تؤدي الى الاخلال بما يتم تحقيقه في المفاوضات فيما بين الأطراف المعنية بصورة مباشرة ، أو قد تؤدي الى عرقلة نجاح المؤتمر .

وعلى ذلك وفي الجلسة ٣٧ المعقودة بتاريخ ١١ كانون الاول / ديسمبر ، قررت اللجنة الرابعة بناء على اقتراح من الرئيس ، ان تختتم النظر في هذا البند دون اتخاذ اي قرار أو مقرر موضوعي بشأنه ، على أن يكون مفهوما أن الجمعية العامة يمكن أن تتخذ قرارا بشأن هذا البند في جلسة عامة ، حسب الاقتضاء ، في ضوء ما يتصل بذلك من تطورات تتعلق بالاقليم . هذا المقرر جاء في الفقرة ١٠ من تقرير اللجنة .

اعمالا للمادة ٦٦ من النظام الداخلي ، فقد تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الرابعة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مواقف الوفود بالنسبة الى التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الرابعة الى الجمعية العامة مثبتة في المحاضر الموجزة لهذه اللجنة . وكما قال المقرر توا : " فان اللجنة الرابعة . . . في . . . اجتماعها في ١١ كانون الاول / ديسمبر قررت بناء على اقتراح الرئيس ، أن تختتم النظر في البند ، على أن يكون مفهوما ان الجمعية العامة يمكن أن تتخذ قرارا بشأن هذا البند في جلسة عامة ، حسب الاقتضاء ، في ضوء ما يتصل بذلك من تطورات تتعلق بالاقليم " .

ولقد فهم الرئيس أن هناك مشاورات تجري بهدف تقديم مشروع قرار في الايام القليلة القادمة، حتى يمكن للجمعية أن تتخذ قرارا في هذا الأمر قبل نهاية الدورة الحالية .

وحيث أنني لم اسمع اعتراضا ، فهل لي أن أعتبر ان الجمعية قد أحاطت علما بتقرير اللجنة

الرابعة الوارد في الوثيقة A/34/820 ؟

وقد تقرر ذلك

مواصلة بحث البند ١٨ من جدول الاعمالتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :(أ) تقرير اللجنة الخاصة (A/34/23 و Add.1 الى 9)(ب) مشروع قرارين (A/34/L.51/Rev.1 و A/34/L.52/Rev.1)(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/34/823)السيد نافا كاريللو (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : ان انجازات الامم المتحدة

في مجال تصفية الاستعمار كانت واسعة وجديرة بالاعجاب . ومنذ انشاء منظماتنا الدولية فقد شهدت استقلال أكثر من ٦٠ دولة أغلبيتها العظمى ممثلة اليوم في هذه الجمعية العامة . وليس هناك شك بشأن نجاح الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار ، ومع ذلك فان هذا البند ظل مطروحا علينا لمدة ٣٤ عاما منذ انشاء الامم المتحدة ، ويجب علينا أن نواجهه مرة اخرى للبحث عن حل لهذا الموضوع يمكننا من رفع هذا البند من جدول أعمالنا ، وللبحث عن سبب للانخفاض الجوهرى في الايقاع السريع الذى اتسم به عمل الامم المتحدة في الستينات بعد اعتماد الجمعية العامة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ووضع حد للاستعمار .

ان رئيس الجمعية العامة يعرف جيدا الانجازات التي تم التوصل اليها والحدود المفروضة على هذا الموضوع الهام ، وكذلك أعمال لجنة ال ٢٤ بعد اشتراكه البارز كرئيس للجنة الخاصة . ان دول متعددة تقوم بإدارة اقاليم ، عملت بحسن نية ، وكان دليلها هو المبادئ الواردة في الاعلان . وهناك دول أخرى خطت خطوات هامة في سبيل منح الاستقلال لبعضى الاقاليم الواقعة تحت ادارتها . وللأسف ، فاننا نجد أنفسنا في الوقت الحاضر ازاء حالات تواجهه فيها عملية تصفية الاستعمار صعوبات او تتوقف ، وذلك بسبب المصالح الاقتصادية او الاستراتيجية أو العسكرية التي تفذيها بعض البلدان التي تهادن الشركات عبر الوطنية القوية التي تشترك في الممارسات العنصرية الكريهة في أحيان كثيرة ، وهدفها المقدس هو الوقوف في وجه الخطوات اللازمة لتحقيق التقدم السياسي والاقتصادى والاجتماعي والتعليمي لسكان الاراضي الواقعة تحت سيطرتها . ان استمرار هذه الازمات قد عرض للخطر فعالية قرارات منظماتنا .

وانه ليقلقنا بشكل خاص ، مستقبل الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية فسي الجنوب الافريقي . ان ناميبيا وزمبابوي تشكلان موقفين ندعو فيهما الى الحلول السلمية ونشجعها . ولكن ، للأسف - حتى الآن - فان جميع جهود الامم المتحدة الرامية الى التطبيق التام للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) قد أحبطت على مر السنين من جانب المصالح التي ذكرناها من قبل ، وهي تلك المصالح التي حالت دون الوصول الى حل يستجيب لتطلعات ومصالح الاغلبية ، مما يهدد بصفة مستمرة السلم والأمن الدوليين .

وانا كانت مطامع جنوب افريقيا التي تفذيها دول صناعية مختلفة تستمر في عرقلة التطلعات المشروعة وحقوق ملايين الأشخاص الذين يعيشون تحت السيطرة الثقافية والعنصرية في الجنوب الافريقي وتحول دون الوصول الى حل عادل ومنصف على مائدة المفاوضات ، فلا يبقى أمام الأمم المتحدة من سبيل الا اتخاذ اجراءات الزامية للوصول الى تنفيذ القرارات المعتمدة وتأييد جهود ممثلي هذين الشعبين حتى يمكنهما ان يمارسا حقوقهما في تقرير المصير والاستقلال . وبالنسبة لموضوع ناميبيا لا يمكن ان نستثني بعض القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة لنحاول اخفاء آلام ومعاناة واراقة دماء شعوب كثيرة ، تلك الشعوب التي تحاول فقط استعادة كرامتها وتقرير مصيرها .

وفي مناقشات اللجنة الرابعة بشأن أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها من المصالح التي تعوق عملية تصفية الاستعمار ، فقد عرضنا وجهة نظر وفد فنزويلا فيما يتعلق بتلك الممارسات غير المقبولة ، ولن نكررها الآن . ونحن نود ان نشير الى نوع آخر من الأنشطة جدير بالادانة ايضا لآثارها المختلفة على كرامة وحقوق الشعوب الخاضعة لنير الاستعمار وكذلك لآثارها على بقاء البشرية نفسها . اننا نشير هنا الى الأنشطة المتعلقة بالقواعد العسكرية في اقاليم مختلفة والتي أشير اليها في تقرير لجنة ال ٢٤ ، ومن الصعب ان نقبل ما يقال من أن الوجود العسكري لا يؤثر أو يحد من تقدم هذه الشعوب في ممارستها لحقوقها في تقرير المصير . ان مثل هذه المنشآت تعتبر عناصر واضحة للسيطرة والتأثير المختلف ، ولا يمكن ان ينظر اليها بخلاف ذلك . وفي الوقت ذاته ، فاننا نلاحظ بقلق كبير أنه كلما تحقق تقدم في عملية تصفية الاستعمار

فان اشكالا وتعبيرات جديدة للسيطرة الاستعمارية التي تعرقل تقرير المصير والاستقلال للشعوب النامية ، تبرز الى الوجود . وفي هذا القطاع يجب الا تتوقف مسؤولية الامم المتحدة وانما يجب ان تزيد فيه من معاونتها وتعاونها الفني والمالي للدعم المؤسسي للدول الجديدة على حسب ظروف كل منها .

ان وفد فنزويلا يولي أهمية كبرى للدور الذي قامت به البعثات التي زارت الاقاليم غير المستقلة . ان مثل هذه الممارسة الصحية ، جعلت من الممكن لمجتمع الامم المتحدة ان يلاحظ في الموقع نفسه ، ليس فقط التقدم السياسي ، وانما أيضا - وهو الشيء الهام للغاية - مدى تنفيذ الدول التي تقوم بالادارة لمسؤوليتها فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الاقاليم .

ومن أجل ضمان التوصل الى تنفيذ الاهداف الواردة في القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، فان جميع الدول الممثلة في هذه الجمعية يقع على عاتقها التزام بأن تنفذ التزاماتها بما يتفق مع الميثاق . ومع ذلك ، فاننا لا نستطيع ان ننظر مستلمين الى حالات عدم التنفيذ . ان الامر يتعلق بمكانة الامم المتحدة ، وهي المحفل الدولي الاكثر اهمية بالنسبة اليها ، ويتعلق كذلك بسلام وأمن العالم . اننا لا نستطيع ان نسمح بأن يهيب الشلل عمل منظمنا أو أن تتوقف عن العمل امام سلطة وقوة الشركات عبر الوطنية والمصالح الاستراتيجية والعسكرية . وينبغي أن تناضل الامم المتحدة دون كلل لاقامة السلام والعدل . وفي هذه العملية ، فان سلوك بعض الدول يعتبر أمرا حيويا . وانا غيرت هذه الدول من عنادها الذي أظهرته على مر العقود حتى الآن ، وهو العناد الذي يقوم على أساس اعتبارات اقتصادية وعسكرية واستراتيجية ، فان كثيرا من بؤر التوتر سوف تختفي من العالم .

ان فنزويلا ثابتة دائما في موقفها التقليدي المعادي للاستعمار ، لأنه جزء لا يتجزأ من تطورها التاريخي والسياسي . ان اشتراكها في لجنة ال ٢٤ التي كانت عضوا مؤسسا فيها والتي اشتركت في أعمالها خلال ١٤ عاما ، يشكل دليلا حيا على ذلك . وقد عبرت فنزويلا عن رغبتهم - في الاشتراك في اللجنة الخاصة من أجل محاولة الاسهام مرة أخرى - وبطريقة مباشرة أكثر وفورا - في تنفيذ هذه المسؤولية الرئيسية للامم المتحدة .

اننا نشاطر السفير توماس بوييا ، رئيس اللجنة الرابعة ، في وجهات نظره التي وردت في بيانه الختامي ، والتي عبر فيها عن ارتياحه ازاء اقتراب تحقق نقل السلطة الى الاغلبية في زمبابوي . وقد تابعت فنزويلا باهتمام كبير المسيرة الصعبة والطويلة لمؤتمر لندن ، الذي ينبغي أن يؤدي الى الاستقلال السريع والحقيقي . وينبغي على الجمعية العامة أن تركز اهتمامها أكبر بمستقبل ذلك الاقليم ، الذي يتميز بتطور من الاستقلال غير المشروع الى العودة الى حالة استعمارية . وينبغي عليها أيضا أن تأخذ في الاعتبار جميع الأحداث ذات الصلة ، كما ذكرت اللجنة الرابعة وأكدت الجمعية العامة نفسها منذ لحظات قليلة مضت .

وفي الختام ، فاننا نود أن نعبر عن تهاني فنزويلا المخلصة للاستقلال القريب للدول أخرى في الكاريبي ، التي سوف تنضم الى العائلة الكبرى لأمريكا اللاتينية ، وكذلك لهبريدز الجديدة ، ولتنفيذ عملية تصفية الاستثمار بالفعل في كيريباتي ، وسانت فانسنت وغرينادا ، وهي الدول الجديدة التي نأمل الآن في ان نراها تشغل اماكنها التي تستحقها في هذه الجمعية .

السيد داشتسيرين (منغوليا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة تقوم هذا العام باستعراض تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وذلك في منعطف عقد شهد مزيدا من التقدم في مجال تصفية الاستعمار . ولقد تميزت السبعينات بانجازات كبرى لقوى التحرر والديمقراطية في المستعمرات البرتغالية السابقة ، ومزيد من النمو في تحركات التحرر الوطني في القارة الافريقية ولا سيما في الجزء الجنوبي منها .

انه لما يدعو الى الارتياح ، أنه منذ اعتماد الاعلان التاريخي الخاص بتصفية الاستعمار فان عددا كبيرا من الاقاليم المستعمرة والتابعة التي تضم ملايين السكان قد حققت حريتها واستقلالها الوطني وانضمت الى أسرة الامم المتحدة وأصبحت تمثل الآن ثلث عدد أعضائها . وفي العام الماضي وحده فقد شهدنا انبثاق ثلاث دول مستقلة . وهي جزر سليمان والدومينيكا وتوفالو . وفي هذا العام رحبنا جميعا بعضوية سانت لوسيا في الامم المتحدة .

وفي العام القادم فان الأمم المتحدة والقوى التقدمية في جميع أرجاء العالم ، سوف تحتفل بالذكرى العشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والذي ظل زهاء عقدين كنهاس ومصدر لالهام للشعوب المضطهدة والخاضعة وذلك في نضالها من أجل الحرية والاستقلال . ان أفضل طريقة للاحتفال بهذه الذكرى التاريخية هي التصفية التامة لآخر مظاهر الاستعمار والعنصرية وفي الوقت الراهن ، فان حركات التحرر الوطني ومناهضة الاستعمار في افريقيا قد بدأت مرحلتها الاخيرة ألا وهي استئصال ما تبقى من النظم الاستعمارية والعنصرية في جنوب افريقيا والقضاء على الاستعمار بجميع اشكاله ومظاهره .

ومن بين القضايا المعلقة ، فان مشكلتي روديسيا الجنوبية وناميبيا لا تزال لهما خطورتها ، وهما مصدر قلق خطير للمجتمع الدولي . وفي كل من روديسيا الجنوبية وناميبيا ، فان النظم العنصرية والقوى الامبريالية التي تواجه مقاومة متزايدة من جانب القوى الوطنية في داخل البلدان وتحت ضغط الرأي العام العالمي ، تحاول أن تفرض على الشعوب الوطنية حلا يقوم على مبدأ الاستعمار الجديد وذلك ضد ارادتها ومطامحها بغية الحفاظ على مواقعها السابقة بشكل أو بآخر ومن ثم دعم الحكم الاستعماري للاقلية العنصرية غير المشروع في هذه الاقاليم .

ان التطورات التي حدثت في الآونة الأخيرة في زيمبابوي وناميبيا ، دليل واضح على هذه المحاولات التي تقوم بها القوى الاستعمارية والعنصرية وعماتها .

ان التنفيذ السريع للاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يكتسب مزيدا من الأهمية في سياق الحفاظ على السلم والأمن الدوليين نظرا لتلك الاعمال العدوانية المتكررة التي تقوم بها السلطات العنصرية في بريتوريا وسالزيبزري ضد الدول الافريقية المستقلة ، وانتهاكا صارخا لحقوق الانسان في هذه الاقاليم .

ان النظم العنصرية مع التعزيزات العسكرية الكبرى وبتعاون عسكري مع بعض البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ، تقوم بتجنيد المرتزقة للخدمة في قواتها المسلحة وذلك لشن حرب ضد القوى الوطنية ودول المواجهة التي تقدم تأييدا مشروعا للنضال العادل للشعوب الوطنية في افريقيا . وفي هذا المقام ، فان وفد بلادي يؤدي تماما الطلب الخاص بادراج بند اضافي في جدول أعمال الدورة الراهنة للجمعية العامة بعنوان : " صياغة اتفاقية دولية ضد أنشطة المرتزقة " .

ان الموقف السائد في الاقاليم المستعمرة الصغيرة ، لا يزال موضع قلق للمجتمع الدولي . ولا يسعنا الا أن نندد بهذه المحاولات التي ترمي الى تحويل هذه الاقاليم والجزر الى قواعد عسكرية من جانب الدول القائمة على الادارة فيها بدلا من اعدادها لممارسة حق تقرير المصير . وبالنسبة لهذه الاقاليم ، فاننا نعتقد أن المسائل الخاصة بالحجم الاتليبي أو العزلة الجغرافية أو الموارد البشرية والمادية المحدودة ينبغي ألا تؤثر على الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال تشيا مع اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ومن أجل أن نكفل تنفيذا عاجلا وتاما للاعلان ، فانه ينبغي القضاء على جميع العقبات التي تقف في طريق تحقيق هذا الهدف ، واتخاذ التدابير الفعالة بغية وضع حد لانشطة الاحتكارات الاجنبية التي لا تقوم بالاستغلال القاسي لموارد الاقليم المستعمرة فحسب ، بل تحاول بكل طريقة تأييد ودعم النظم العنصرية الاستعمارية القمعية . ان الدول الاستعمارية ينبغي أن تسحب دون أية شروط قواعد ومنشآت العسكرية من الأقاليم المستعمرة حتى يمكن خلق الظروف المناسبة لممارسة حق تقرير المصير من جانب شعوب الاقاليم المعنية . ان جميع هذه الدول وخاصة دول الغرب

الرئيسية الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي التي لا تزال تواصل التعاون مع النظم العنصرية غير المشروعة ، ينبغي أن تدعى لذلك النداء المتكرر من جانب المجتمع الدولي وأن تكف عن تعاونها لتأييد هذه الانظمة . ان مجلس الأمن ينبغي أن يفرض عقوبات شاملة واجبارية ضد جنوب افريقيا كما ينص على ذلك الفصل السابع من الميثاق ، بغية أن يضمن الانعاز العاجل من جانب جنوب افريقيا للقرارات ذات الصلة للامم المتحدة . وفي هذا المقام فان وفد بلادى يعلق أهمية بالغة على القرار ٣٤ / ٩٣ جيم الخاص بمقعد مؤتمر دولي بشأن العقوبات والذي اعتمده الجمعية العامة بالأمس . واثرفرض بريطانيا من جانبها تطبيق العقوبات التي نص عليها مجلس الأمن ضد روديسيا ، فان حكومة الولايات المتحدة تعتمزم رفع العقوبات وفقا للتقارير الصحفية . وفي هذا الصدد فان وفد بلادى يود أن يعلن أن العقوبات الاجبارية من جانب مجلس الامن يمكن أن ترفع من جانب مجلس الأمن وحده ، ومن ثم فان قرار حكومة المملكة المتحدة هو قرار غير مشروع ، وعليه ينبغي أن يكون موضع شجب من جانب المجتمع العالمي .

كما أننا نشارك الرأي القائل بأن الشعوب التي تنازلت من أجل حريتها واستقلالها وحركات التحرير الوطني ، لها كل الحق في أن تتوقع كل مساعدة ممكنة سواء أكانت معنوية أم مادية من المجتمع الدولي بما في ذلك الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها .

ويود وفد بلادى أن يزجي تحية للجنة ال ٢٤ الخاصة ولا سيما لرئيسها السفير سالم ، لذلك العمل النضيم الذي اضطلعت به منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، وأن يعرب عن تأييده للتوصيات الواردة في تقارير هذه اللجنة .

السيد كوشباي (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان النصف الثاني من القرن العشرين قد أصبح مرحلة حيوية من أجل تحرير البلدان المستعمرة من السيطرة الامبريالية . ومن الناحية العملية فقد اختفى الاستعمار البشع وقد حصلت ملايين البشر على حق تقرير المصير وبكثرتهم أن يتحكموا في مصيرهم اليوم . واليوم فالدول التي تحررت من نير الاستعمار تلعب دورا متزايدا في الحياة الدولية وتساهم بكرامة في دعم وتقوية الانفراج الدولي وازالة الاستعمار نهائيا .

وكل هذا مرجعه الى حد كبير الموافقة على اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وهذا بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي . ان هذا يدور في مواجهة حادة بين قوى الامبريالية والرجعية من ناحية وقوى التقدم والتحرر من ناحية اخرى . وان القوى الامبريالية تحاول أن تحرقل من هذا ، وقد شهد على ذلك الموقف في جنوب افريقيا حيث يقوم العنصريون بدعم الأوساط الامبريالية ببذل جهود مستميتة لتعطيم ارادة الوطنيين في افريقيا الجنوبية ، وناميبيا ، وزيمبابوي ، ولكي تفرض نظاما استعمارية جديدة عميلة بحيث تتحول المنطقة الى مصدر تهديد لافريقيا المستقلة . وفي القرن العشرين ، يبدو من الفريب انه في جنوب افريقيا يجد الشعب الافريقي الأصل نفسه في عبودية تامة ، ولكن هذا للأسف هو الواقع الذي لا يمكن أن نتجاهله عندما رفضت تماما مبادئ وأفكار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتجاهلا لصادق الميثاق ، وتجاهلا لقرارات الأمم المتحدة ومع استنكار المجتمع الدولي فان نظام بريتوريا مازال يطبق سياسات الفصل العنصري والتفرقة العنصرية تجاه الشعب غير الأبيض في جنوب افريقيا .

وان نظام الأقلية البيضاء في بريتوريا يقدم بهجمات مسلحة بشعة وقاسية على الدول الأفريقية المجاورة المستقلة ويحاول أن يقلقل استقرار التطور التقدمي ويمنع اقامة مجتمع جديد مستقل في هذه البلاد .

ويعلن وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بقوة أنه آن الأوان لوضع حد لسياسة التخويف والابتزاز التي تمارسها جنوب افريقيا تجاه الدول الأفريقية المستقلة . وان وفد بلادى يدين أيضا ما تقوم به الأوساط الامبريالية والدول التي تحت غطاء الاعلانات البليخة بشأن ضرورة ازالة العنصرية والاستعمار بسرعة تقوم في الواقع بالتواطؤ مع العنصريين الاجراميين في جنوب افريقيا .

وفيما يتعلق بالموقف الحالي في جنوب افريقيا فانه لا يمكن الا أن نتحدث عن روديسيا الجنوبية حيث تبذل جهود من أجل الحفاظ على سيطرة الأقلية البيضاء في زمبابوي ، وان وفد اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يؤكد أنه مقتنع بأنه اذا لم تؤخذ في الاعتبار مصالح الشعوب الأصلية في البلدان التي تمثلها شرعيا الجبهة الوطنية فانه لا يمكن أن يتم التوصل الى تسوية لهذه المشكلة وقد تحدثنا بالتفصيل عن ذلك في اللجنة الرابعة .

ان محاولات العنصريين للحفاظ على السيطرة على القارة الافريقية تتضح أيضا في ناميبيا التي تخضع للاحتلال غير الشرعي من قبل بريتوريا . وان موقفنا تجاه هذا الموضوع معروف تماما للجمعية . اننا نؤيد تماما الوطنيين من شعب جنوب غرب افريقيا أي منظمة سوابو . ونعتبر أن مشكلة ناميبيا يمكن ويجب أن تحل أولا باحترام دقيق لمصالح شعب ناميبيا وهذا يعني الانسحاب السريع لكافة القوات العسكرية والشرطة والادارة لجنوب افريقيا من ناميبيا وأن يتم نقل جميع السلطات الى شعب ناميبيا من خلال معثله ، سوابو ، وأن يتم ضمان سلام ووحدة أراضي الدولة .

ان وفد بلادي يدين بقوة أنشطة بعض الأوساط الغربية التي تقول انها مستعدة للمساهمة في تسوية منصفة في ناميبيا ، ولكنها في الواقع تؤيد التكتيك العنصري والمماطلة والتسويف وتحاول أن تشمل الأمم المتحدة في هذا الصدد وتمنع استقلال البلدان الحقيقي .

وللأسف ، فانه يجب أن نلاحظ أن مبادئ الاعلان ليست محترمة فيما يتعلق بجنوب افريقيا فحسب ولكن حتى الآن تخضع سلسلة من الأقاليم للسيطرة الاستعمارية وخاصة في المحيط الهادئ ضد رغبة الشعوب الأصلية وذلك بهدف الاحتفاظ بمصالح الاحتكارات والمواقف الاستراتيجية لبعض الدول الغربية . وهذه الأنشطة تتعارض مع الهدف السامي لميثاق الامم المتحدة ، واعلان منسج الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وتتعارض أيضا مع العملية التي لا يمكن قلب تيارها لتخيير النظام في العلاقات الدولية .

ونحن مقتنعون بأن منظمة الأمم المتحدة يجب أن تقوم ببذل قصارى جهدها حتى يمكن تنفيذ أحكام الاعلان التاريخي لمنع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة دون ابطاء لأن ذلك سوف يساهم في التصفية النهائية لبقايا النظام الاستعماري . وان وفد بلادي مستعد لتأييد كافة الاقتراحات التي تذهب في هذا الاتجاه .

السيد بنازكا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) : عندما اعتمدت الجمعية العامة في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ في دورتها الخامسة عشرة اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فان آفاقا جديدة قد فتحت أمام حركات التحرير الوطني اذ أن الأمم المتحدة كانت قد وضعت نفسها بهذا الاعلان بشكل تام ولا لبس فيه الى جانب الشعوب المستعمرة المضطهدة . واعترفت بتطلعاتها الى الحرية على أنها شرعية وأعلنت أن النضال من أجل التحرر حتمي ولا رجعة فيه ، وهو نفس النضال الذي كان المستعمرون قد أشاروا اليه منذ أعوام على أنه " نشاطات تخريبية " وعاملوا المناضلين من أجل الحرية على أنهم مجرمون . ولقد أعلنت الامم المتحدة رسميا ضرورة التصفية السريعة غير المشروطة للاستعمار في كل أشكاله ومظاهره وأدانت بشدة الأعمال القمعية للاستعماريين ومناوراتهم المتعددة الاخرى الرامية الى الحفاظ على سيطرتهم على الشعوب المستعمرة . ان اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قد خلق الشروط المحيطة الضرورية لتصفية سلمية للنظام الاستعماري البالي بدون مزيد من اراقة الدماء بمقتضى الحكم القاضي بأن الدول الاستعمارية يجب أن تلبى دون تأخير أو مراوغة النداء العاجل الذي تقدمت به الأمم المتحدة لمنح الاستقلال لكل الشعوب المضطهدة .

ان اعتماد الاعلان قد مثل نقطة تحول هامة وتوعية في الامم المتحدة بالنسبة للنضال ضد الاستعمار . لقد أصبح الاعلان تشجيعا سياسيا وأخلاقيا للنضال من أجل التحرر الوطني . وان الدرجة التي عكس فيها الاعلان التطورات في العالم شهد به الواقع وهو أنه منذ اعتماده فسان عددا كبيرا من المستعمرات السابقة وبصفة خاصة في افريقيا قد سلكت سبيل التطور المستقل ، وأصبح مطلب اليوم تصفية آخر آثار السيطرة الاستعمارية في العالم .

وفي هذا السياق ، فان وفد تشيكوسلوفاكيا يسرّه أن يكرر مرة أخرى التعبير عن تقديسه للدور الذي لعبته الأمم المتحدة في عملية تصفية الاستعمار ، وبشكل خاص اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار . ونحن نقدر بشكل كبير الاسهام الهام الذي تقدمتم به ، سيدي الرئيس ، في الجهود المشتركة من أجل تصفية الاستعمار والتي تعدت واجباتكم كرئيس للجنة الخاصة ، كما نقدر مهارتكم وكفاءتكم وادارتكم المتفانية في عمل اللجنة ، ونود أن نعبر ، مرة أخرى لكم ، عن شكرنا العميق .

ورغم الانجازات التي تم تحقيقها ، فانه من الواضح أن عمل الامم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار لم ينته بعد لأن المهمة الشاملة ، أي التصفية الكاملة للاستعمار في جميع أشكاله ومظاهره ، لم تنته بعد أيضا . ان هذا ينتج عن وجود الاستعمار في عدد ما يسمى بالأقاليم الصغيرة ، وبصفة خاصة ما يتعلق بالأوضاع التي لم يتوصل فيها بعد الى حل في الأقاليم التي تشغل الجزء الجنوبي من القارة الافريقية ، وهي قارة على طول تاريخها قد عانت أكثر من غيرها من جراء الاستعمار . وفي روديسيا الجنوبية وناميبيا وجنوب افريقيا ، نشهد اليوم تركيزا للمشكلات يمثل مصدرا للخطر الفوري ليس فقط بالنسبة الى الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، ولكن أيضا بالنسبة الى السلم والأمن الدوليين بشكل عام . وبدعم من حلفائها الغربيين ، فان النظم العنصرية الاستعمارية في الجنوب الأفريقي تعمل على مواصلة سيطرتها وترفض بعناد احترام المطالب العادلة للأغلبية الأفريقية وتحاول بجميع الوسائل أن تصفي نضال التحرر الوطني الشرعي للشعوب الافريقية تحت زعامة ممثلها الحقيقيين ، وتشن هجمات مسلحة ضد الدول الافريقية المستقلة . وأثناء هذه الدورة للجمعية العامة ، فان وفد تشيكوسلوفاكيا قد سنحت له الفرصة للتعبير بالتفصيل عن موقفه فيما يتعلق بمشكلات تلك الاقاليم الثلاثة والتركيز على ضرورة أن تكون المبادئ أساسا للحل العادل .

ولذلك فانني أحدد نفسي وأقتبس هنا من بيان وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا بوهاسلاف شنوبك، الذي ألقاه اثناء المناقشة العامة ، ما يلي :

" اننا نرفض رفضا قاطعا المحاولات الجديدة من جانب النظم العنصرية والاستعمارية في الجنوب الافريقي الرامية الى دعم هذه النظم وتأجيل القضاء عليها ، ذلك القضاء المحتوم تاريخيا . اننا نؤيد دوما نضال شعوب الجنوب الافريقي من أجل الحرية والاستقلال ، ونعرب عن تضامننا مع سوابو وهي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . كما اننا نؤكد على تأييدنا

التام والقاطع للممثل الحقيقي الوحيد لشعب زمبابوي ، الجبهة القومية . واننا ننـادى بالتكثيف الشامل للنضال ضد الفصل العنصرى بما في ذلك توقيع عقوبات اقتصادية صارمة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . التي ينبغي أن تفرض على نظام جنوب افريقيا احترام قرارات الأمم المتحدة . وسوف نواصل جهودنا حتى يمكن لمنظمتنا العالمية أن تستفيد من سلطاتها من أجل منع ذلك الهجوم الوحشي من جانب العنصريين ضد الدول المجاورة والذي لا يزال مستمرا دون عقاب " (A/34/PV.10,P.91)

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تؤيد التطبيق الكامل لأحكام اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بالنسبة الى جميع الاقاليم الأخرى التي لاتزال شعوبها ، تحت مبررات مختلفة ، تنكر عليها ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . اننا نرفض أية اتجاهات استعمارية جديدة ترمي الى مجرد احترام شكلي لحق تقرير المصير ، وكذلك الممارسة غير المشروعة لضم بعض ما يسمى بالأقاليم الصغيرة ، واحتفاظ الدول الاستعمارية بقواعد أو منشآت عسكرية في هذه الأقاليم وهي ، كما تم تكرارها في قرارات الجمعية العامة ، تمثل عقبة خطيرة في سبيل تنفيذ الاعلان .

واننا من الرأى القائل بأن الجمعية العامة يجب عليها أن تندد بهذه الممارسة غير المشروعة للدول الاستعمارية وان نناشدها مرة أخرى أن تتخذ وبسرعة اجراءات لنقل السلطات الى شعوب تلك الاقاليم التي تقع تحت ادارتها بما يتفق وأحكام الاعلان .

ان الوضع السائد في الجنوب الافريقي وكذلك في بعض ما يسمى بالأقاليم الصغيرة ، يؤكد أنه لا تزال هناك عقبات كثيرة تقف في طريق التنفيذ الكامل للمقاصد الواردة في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان هذه العقبات ، في المقام الأول ، تمثلها قوى الامبريالية والاستعمار الجديد التي تحاول بجميع السبل الممكنة أن تحول دون ممارسة جميع الشعوب لحقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، مما يمكن تلك القوى من مواصلة سيطرتها غير المحدودة في الأقاليم المستعمرة الباقية .

ولهذه الأسباب ، فاننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تعبئ جميع القوى المعادية للاستعمار تأييدها لنضال وجهود التحرر الوطني لاقتلاع البقية الباقية من الاستعمار من العالم أجمع . ان

جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية مصممة على أن تلعب دورا نشطا في تنفيذ هذه المهمة التي يجب أن يشترك فيها جميع أعضاء الأمم المتحدة .

السيد راسون (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : ان المبادئ التي سجلها اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة معروفة ولا داعي للافاضة في شأنها ، وأهمها يتعلق بأحقية جميع الشعوب في أن تقرر بحرية وضعها القانوني ومستقبلها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، ومنح الاستقلال دون ابطاء ، ونقل السلطات دون شرط أو تحفظ أو تمييز بسبب الجنس أو العقيدة أو اللون ، والانتقال الى الاستقلال الحقيقي دون قمع أو معارضة مسلحة ، وأخيرا احترام الوحدة الوطنية وسلامة أراضي الشعوب والبلدان .

ان جميع هذه المبادئ تمثل كلالا يتجزأ يرمي الى هدف محدد هو السماح لجميع البلدان والشعوب المستعمرة بأن تتمتع باستقلال وحرية كاملين ، كما تشكل مجموعة من الحقوق السياسية غير القابلة للتصرف والمطلقة في طبيعتها والتي لا يمكن أن ينتقص منها أو تفسر بطريقة ضيقة أو يجادل فيها .

ان الهدف من مناقشتنا هو تحليل الأحداث التي وقعت خلال العام ، وتقييم التقدم الذي يتم احرازه فيما يتعلق بتحقيق أحد الأهداف الأساسية لمنظمتنا ، أي تصفية الاستعمار ، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها . ان مناقشتنا ان يبررها فقط كوننا لم نتوصل بعد الى نتيجة نهائية تكرر التطبيق الكامل للمبادئ الأساسية الواردة في الاعلان وفي الميثاق .

ان وفدنا قد استمع باهتمام الى التقرير التفصيلي لأعمال لجنة ال ٢٤ أثناء العام الماضي . وقد قدم هذا التقرير ببلاغة كاملة مقرر اللجنة السيد لطف الله حيدر من الجمهورية العربية السورية ، ويمكن أن نقدر مدى التقدم الذي أنجزنا ما تذكرنا أن أكثر من ٧٠ مليون شخص قد حصلوا على استقلالهم منذ انشاء اللجنة الخاصة .

ومع ذلك ، فانه يجب علينا أن نسجل ونعترف بأن ملايين الاشخاص مازالوا يبرزون تحت نير الاستعمار . وأن رغبة الاستقلال للشعوب المستعمرة قد خضعت أكثر من مرة لمتطلبات وقوانين المواجهة بين الدول العظمى . وقد ظهرت نزاعات فيما يتعلق بارتقاء بعض تلك الشعوب نحو الاستقلال الذاتي الكامل . ان الدفاع عن مناطق النفوذ ، وعن مواقع استراتيجية معينة ، والرغبة في الحفاظ واستمرار الايديولوجيات التي تطلق العنان لشهوات الاستغلال والسيطرة السياسية والاقتصادية ، كل ذلك يبرر في نظر البعض الحفاظ على الوضع الراهن أو محاولة مصادرة السلطة لصالح أفراد عملاء للمصالح الاقتصادية الاجنبية ، وعملاء للإمبريالية والاستعمار ، بل وعملاء للعنصرية الدولية .

ان حق الشعوب في الاستقلال قد أنكر عليها باسم ضرورة مشكوك فيها لاستعادة الوحدة الوطنية لبعض البلدان ، أو عندما يكون ذلك بسبب الرغبة الواضحة في الضم أو الاحتلال . ان مستقبل البلدان كانت تقره أحيانا جمعية وطنية مزعومة ، تشكلت تحت احتلال عسكري أجنبي ، يمنع الوطنيين من المشاركة بحرية كاملة في الانتخابات . وأحيانا عندما تعبر الأغلبية الساحقة للسكان عن رأيها لصالح الاستقلال ، فان القوى القائمة بالادارة تقوم بتفسير نتائج التصويت طبقا لمصالحها ، وتقوم بهدم الوحدة الوطنية وسلامة أراضي البلدان ، انتهاكا للميثاق والفقرة ٦ من منطوق الاعلان . اننا يجب أن نعترف بأن هناك بؤرا لمقاومة تحقيق أهدافنا هذا الاعلان ان الاستعمار العنصري والاستعماري مازال قائما ، وبذلك فان الامم المتحدة ملفات تصفية الاستعمار في آسيا وفي أمريكا اللاتينية حيث تجد بليز وشعبها جهودهما من أجل الحصول على الاستقلال معرقة بسبب مطالبات اقليمية تتعارض مع مبادئ حق تقرير المصير ، وفي المحيط الهادي حيث الاراضي تحت الوصاية تمسدها وافتتها الدولة القائمة بالادارة من أجل الحفاظ على سيطرتها الاستراتيجية والعسكرية ، وفي افريقيا نجد شعبي زبابوي والجنوب افريقي قد حرما من حقهما في الاستقلال الحقيقي ، كما

أن وجود المنصرية المكشوفة قد زاد الأمر سوءاً ، بحيث أصبحت المنصرية والاستعمار قوتين للقمع والسيطرة .

وليس هناك من حاجة الى أن نحلل الاوضاع القائمة حالياً في روديسيا وفي ناميبيا ، فان اللجنة الرابعة والجمعية العامة قد درست ذلك منذ بضعة اسابيع .

وفي رأينا أن مشاكل روديسيا وناميبيا تشلان مأساة منظمنا التي عجزت بسبب المصالح المتعارضة التي تتواجد فيها عن تطبيق المبادئ التي يبيد وأن قبولها يجب أن يكون عالمياً . كما أنها عجزت أيضاً عن فرض مقررات في نزاعات يحاول البعض اخراجها من صلاحيتها لحلها عن طريق ما يسمى بالمفاوضات رغم أنها ليست كذلك ، أو بحثها للوصول الى اهداف لا تتفق مع حرية واستقلال الشعوب الحقيقيين .

وفي تلك المنطقة فان الاسباب الرئيسية للتوتر العسكري ترجع الى قوى المنصرية والامبريالية والمصالح الاقتصادية الاجنبية التي تمارس الضغط والتهديد والابتزاز من أجل منع الشعوب من الاستقلال السياسي والاقتصادي . ان هذا يتطلب اليقظة من جانبنا . اننا يجب أن نؤيد حركات التحرر الوطنية ، كما يجب أن نركز جهودنا من أجل البحث عن كل وسائل الضغط حتى نضع حدا لكل سياسات السيطرة .

ان منظمة الامم المتحدة ، في رأينا ، يجب أن تعيد تأكيد سلطتها ، وأن تتمسك بالتطبيق الدقيق لقراراتها ، ويجب ألا تقبل بأي شكل من الأشكال تشويه تطبيق مبادئ الاعلان ، أو تحويلها عن هدفها ، وأن المقررات التي اتخذتها من أجل تطبيق القرار ١٥١٤ (د-١٥) يجب ألا تفسر على نحو يوجد ادعاءات حول مستقبل الاقاليم تتعارض مع أهدافها .

ان التزامنا بالمبادئ ، والاعتراف بالكفاح الشرعي للشعوب والبلدان المستعمرة يتطلب من المنظمة أن تسير قدما في عملية تصفية الاستعمار على المستوى الدولي .

ان النتائج التي حصلنا عليها حتى الآن مع أهميتها ، لا تقلل من مسؤوليتنا المشتركة في هذا الصدد ، ان متطلبات النظام الدولي الجديد الأكثر عدالة والأكثر ديمقراطية قد وسعت وعمقت من هذه المسؤولية ، وتتطلب منا أن نستمر في العمل حتى يمكن أن تصبح المساواة بين كل الشعوب والامم حقيقة حية لا يمكن الرجوع فيها .

ان موقف مدغشقر حول تصفية الاستعمار واضح . لقد أوضحه رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية سعادة السيد ديديار راتسيراكا كما يلي :

" ان سياستنا في الاستقلال والسيادة والكرامة واختيارنا الاشتراكي يؤدي بنا بالطبع الى أن نقف الى جانب الدول التقدمية من أجل مساعدة حركات التحرر الوطنية العادلة التي تقوم بالكفاح من أجل الحصول على استقلالها وسيادتها وحريتها وكرامتها . وسنستمر في القيام بذلك مهما كان موقف البعض الآخر من عدم التزامه بهذه المبادئ " .

وختاماً ، فاننا نود أن نقدم الى رئيس اللجنة الخاصة للـ ٢٤ ولكل أعضاء اللجنة تهنيننا على الحكمة والبراعة في قيادة هذه اللجنة أثناء العام الماضي . ومما لا يمكن انكاره أن ما تم في اطار المجتمع الدولي بالنسبة الى تصفية الاستعمار يرجع ، الى حد كبير ، الى الجهود التي لا تكلل للجنة الخاصة منذ انشائها . وفي هذا العام فان سانت لوسيا وسان فرانسنت قد حصلتا على استقلالهما . ولذلك فنحن نهني أنفسنا .

السيد اندرسون (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : ان بحثنا للبند المطروح علينا يكمل النقاش في المسائل المتعلقة بالأقاليم التي لم تتمتع بالحكم الذاتي والتي قد عولجت في الجمعية العامة هذا العام . ومن ثم ، فان وفد استراليا يعتقد أن هذه فرصة سانحة لكي نحدد موقفنا العام بشأن تصفية الاستعمار مع اشارة خاصة لأعمال اللجنة الرابعة .

ان موقف استراليا بشأن موضوع تصفية الاستعمار هو موقف واضح وجلي ، أوضحناه في دورنا الفعال في لجنة الـ ٢٤ وفي مجلس الأمم المتحدة لنايبيا ، وبمشاركتنا في النقاش الخاص بتصفيية الاستعمار ، وبسجلنا في التصويت على القرارات بشأن هذا الموضوع . وقصارى القول ان استراليا تؤيد الشعوب في الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي في ممارسة حقها في تقرير المصير في حرية . ومن ثم فاننا قد رحبنا ببزوغ عدد متزايد من الدول الى عالم الاستقلال التام ، وذلك في فترة ما بعد الحرب . وفي الوقت ذاته ، فاننا نحترم رغبات الشعوب في تلك الأقاليم التي تشعر بأنها لم تستعد بعد لممارسة هذا الحق .

ان تصفية الاستعمار ، مع الأخذ في الاعتبار التجربة التاريخية لبعض البلدان النامية ، غالبا ما تكون موضوعا يثير رد فعل محموم وعاطفي . ولقد انطبق ذلك بالنسبة للنقاش في الدورة الحالية للجمعية العامة وفي الدورات السابقة عليها . ولا مناص من وجود بعض العبارات المتطرفة والتي تشير بالاتهام واللوم في البيانات وحتى في بعض القرارات . اننا نقدر ونحترم عمق القلق الذى يكمن وراء كثير من هذه البيانات . ولكن النقطة التي نود أن نوضحها هي أن الرغبة في التعاون والدخول في حوار ولتناول المسمى لايجاد الحلول في تعقل ، تعوقها مثل هذه العبارات الشديدة وغير التوفيقية . اننا نطلب من تلك الدول التي لها شكاوى حقيقية ، أن تنحي جانبا تلك الشكاوى . ولكننا نؤكد أن الأمم المتحدة هي محفل فريد وقيم للتوصل الى اجراء للتفاهم ولايجاد حل للمشاكل . ان الامم المتحدة فخورة بسجلها في دفع عجلة تصفية الاستعمار قدما ، الا أننا قد وجدنا أن بعض مشروعات القرارات قد احتوت على بعض الصيغ الشديدة ، بينما لو كانت قد توخت صياغة معتدلة ومتزنة لكانت أقرب الى الواقع ، وكانت - في بعض المواقف - قد يسرت حل هذه المشكلة .

ان تصفية الاستعمار يمكن أن تكون - في بعض الأحيان - عملية عسيرة وحساسة ، ولكنهما

عملية خطيرة تتطلب شعورا قويا بالتعاون وتبادلا فعليا في الآراء . ولهذا السبب ، فاننا نرفض المقترحات التي تقدم حلا واحدا لجميع حالات تصفية الاستعمار . اننا نرى أن كل حالة ينبغي أن تؤخذ بما لها من مزايا . ومن ثم ، لا يمكن أن يكون هناك جدول زمني محدد ينص على الوقت الذي يمكن لاقليم ما لا يتمتع بالحكم الذاتي أن يصفى الاستعمار فيه . وينبغي أن يكون شعب هذا الاقليم هو الذي يقرر بنفسه عملية تقرير المصير متى تحدث ، وأن يكون دور الامم المتحدة هو المساعدة في ممارسته للتعبير عن رغباته بحرية .

وبعد أن سجلنا بعض الآراء بشأن عدد من النواحي المتعلقة بالعمل الذي تحثه الجمعية العامة ، فانه يسرنا أن نلاحظ أن قضية تصفية الاستعمار قد بحثت بطريقة ايجابية وبنائة ، وقد شعرنا بالسرور أيضا لأن الاجراء المألوف للتوصل الى اتفاق في الرأي قد حافظنا عليه في عمل اللجنة الرابعة ، وهي حقيقة انعكست في عدد من القرارات التي اعتمدها دون تصويت ، كما لاحظنا كذلك روح التوفيق التي أشير اليها واتضحت في صياغة بعض القرارات التي طلب منها أن نبحثها . وعلى سبيل المثال ، فاننا نعتقد أنه كانت هناك في القرار الخاص بالمصالح الاقتصادية الأجنبية ، محاولة ايجابية من مقدمي المشروع ، لكي تؤخذ في الاعتبار الاعتراضات التي سجلها عدد من الدول بشأن شجب شامل للمصالح الاقتصادية الأجنبية . ونحن على يقين من أن مثل هذه الرغبة في أن يؤخذ بالاعتبار النقد الصالح سوف تستمر لتمييز عملنا المستقبلي في اللجنة الرابعة . ان هناك ناحية هامة في بحث مسائل تصفية الاستعمار ، وهي حاجة جميع الوفود التي أن تكون على علم تام بالتطورات الهامة في الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . وفي هذا الصدد ، فقد شعرنا بأن الأطراف التي لها علاقة مباشرة بإدارة هذه الأقاليم قد يسرت عمل الامم المتحدة ، وذلك باحاطتها علما بالتطورات ذات الصلة وفقا للالتزامات الواردة في الفقرة (هـ) من المادة ٧٣ من الميثاق . ان وفد بلادي يعتقد أن هذا عامل هام في مهمة الرقابة التي تقوم بها الامم المتحدة . وهناك عامل هام أيضا في هذه العملية ، وهو ارسال بعثات من الامم المتحدة لكي تراقب الأوضاع القائمة في الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي . وانه ليسرنا أن ذلك قد تيسر أيضا من جانب السلطات القائمة بالادارة في تلك الأقاليم . وأود أن أشير اشارة خاصة في هذا الصدد الى جزر كوكس (كيلنج) فقد بعثت حكومة استراليا بدعوة الى الامم المتحدة لكي ترسل بعثة لزيارة الاقليم في عام ١٩٨٠ في وقت يتفق عليه الجانبان .

ومن علامات نجاح عملية تصفية الاستعمار، أن عدد الأقاليم التي بحثتها اللجنة الرابعة قد انخفض على مر الأعوام . ان دولا كثيرة قد حققت استقلالها ، وهذا اتجاه نرحب به ونؤيده . ان وفد بلادي يتطلع الى اليوم الذي تنطبق فيه عملية تقرير المصير على جميع الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، وعند ما تكون جميع الأقاليم قد اختارت في حرية مستقبلها . ان الخطوات التي اتخذت داخل وخارج منظومة الامم المتحدة من أجل تحقيق تقرير المصير لمزيد من الأقاليم في العام الماضي ، هي دليل واضح في حد ذاتها على فعالية المنظومة وحسن النية من جانب السلطات القائمة بالادارة . ومن الانصاف أن نقول ان عملية تصفية الاستعمار التي بدأتها هذه المنظمة ، ستسوف تظل قائمة كأحد الانجازات الكبرى في العصر السياسي الراهن .

السيد هداشي (هنفاريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الفترة القصيرة تاريخيا التي

انقضت منذ سحق النظم الفاشية في الحرب العالمية الثانية، وهي النظم التي كانت تشمل أفطع أشكال الامبريالية، وما تلاها من اشراق النظام الاشتراكي العالمي الذي بدأ عصرها جديدا في تاريخ الانسانية قد شهدت تغييرات لم يسبق لها مثيل في العالم الاستعماري السابق أيضا . لقد بدأ يتهدم هنا النظام الاستعماري المشين الذي فرضته الامبريالية، وبدأ تقدم الشعوب التي كانت تروخ تحت القمع والتي كالت للمستعمرين ضربة لم يمكنهم أن يفيقوا منها ، لأنه كان عليهم أن يتيقظوا لاستحالة منع تحرر الشعوب التي يسيطرون عليها ، وهنا بدأت عملية تطور لم يكن من الممكن عرقلتها . ان القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ذا الأهمية التاريخية ، الذي اعتمد منذ حوالي عشرين عاما ، قد اعطى دفعة جديدة للكفاح ضد الاستعمار وزاد من سرعة عملية تصفيته . وسيتطلب الأمر وقتا طويلا حتى نسرد جميع الدول التي حصلت على استقلالها منذ ١٩٦٠ . ان اعتماد ذلك القرار قد فتح عهدا جديدا أيضا في تاريخ الامم المتحدة التي أصبحت في وضع يمكنها بصورة أفضل من أن تساعد كفاح الشعوب المقهورة بصورة أكثر فعالية ، وأن تفرض على الدول الاستعمارية أن تتقدم بتنازلات . ومع ذلك ، فان الدوائر الرجعية في الدول الاستعمارية تحاول أن توقف هذا التيارات التاريخي وأن تمكن اتجاهه بجميع الوسائل . ولذلك ، فان الأقلية البيضاء في زيمبابوي والنظام العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا ، مازالا يحكمان آخر قلاع النظام الاستعماري .

إذا ما دخلنا في التفاصيل ومحاولة تحليل أسباب بقاء هذه النظم على قيد الحياة ، فإننا نجد مسألة المصالح الاقتصادية الأجنبية لها أهمية كبرى في هذا الصدد ، لأن الاستعمار قد بدأ لأسباب اقتصادية وما زال مستمرا على أسس اقتصادية . وهذا قد اعترفت به الأمم المتحدة منذ وقت طويل ، وقد ركزت اللجنة الرابعة اهتمامها على هذه القضية في الدورة الحالية أيضا . وان النتيجة هي اتخاذ قرارات أفضل من قبل اللجنة الرابعة وصفة خاصة مثل ذلك القرار الذي أقر في هذا المحفل تحت رقم ٣٤ / ٤١ والذي يمثل وسيلة جيدة لانتهاء تصفية الاستعمار . ومع ذلك ، فإن البعض يفترض أن الشركات عبر الوطنية ليست هي التي في كل الحالات تمنع تنفيذ القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار ، كما ورد في تقارير اللجنة الرابعة وعلى العكس من ذلك ، فإننا نشكك في مواقف تلك الشركات التي يزعم أنها جيدة ، حيث نعلم تماما انه لا توجد شركات غيرية ، وأنها تخضع مصير بلدان بأكملها لمصالح فائدتها ، ولا تهتم إطلاقا بمصالح أي شعب أو بلد يضار من ذلك .

في معظم الأحوال ، ان هذه المصالح الاقتصادية الأجنبية لم تستطع أن تعارض مناح الاستقلال السياسي ، ولكنها في محاولة للمواءمة بين معاييرها وبين الظروف الجديدة ربطت بين مصالحها ومصالح شعوب الأقاليم المعنية ، بحيث أصبح من الصعب أن نتحدث عن الاستقلال الحقيقي لوقت طويل في المستقبل .

قد نخطئ إذا ما أبرزنا بصورة مبالغ فيها الدور الأساسي للقوى الاقتصادية الأجنبية ، ان أن الدول الامبريالية الاستعمارية تحاول بذل كل ما في وسعها ، بما في ذلك القوات العسكرية . وفي ناميبيا ، ان حكومة جنوب افريقيا قد استمرت في توسيع شبكة قواعدها العسكرية ، وقد قامت بزيادة قواتها العسكرية في الاقليم حتى تستمر سيطرتها ، واحتلالها لاقليم ناميبيا ، وتمنع بذلك تحقيق استقلالها الحقيقي . وفي زيمبابوي ، فان حكام الأمم ، ونظام الأقلية فير الشرعي لجأوا الى اجراءات مستميتة من أجل قمع تطلعات الشعب الشرعية ، وحتى يحتفظوا بسيطرتهم على الاقليم وفي تصعيد حربهم ضد شعب زيمبابوي وحركة تحرره الوطني ، فانهم قاموا أيضا بالعدوان المسلح ضد الدول المجاورة مثل بوتسوانا وموزامبيق وزامبيا وأنغولا . وطالما أن زيمبابوي ما زالت تحت سيطرة

استعمارية ، فان الأقلية البيضاء لم تفقد كل سلطاتها ، وشعب الاقليم مازال يعاني من الاستغلال في ظل القمع الذي يمارسه الاستعمار الجديد . *

وفيما يتعلق بالأراضي المستعمرة الأخرى ، فان لجنة ال ٢٤ شجبت في وثيقتها A/AC.109/584 في ٩ آب / افسطس ١٩٧٩

” . . . الاقامة والحفاظ ، من قبل الدول الاستعمارية وحلفائها على قواعد عسكرية ومنشآت أخرى في الأقاليم المستعمرة التي تقوم بإدارتها . . . ” (A/AC.109/584,)

(Para.11) 9

” . . . كررت ادانتها لكافة الأنشطة العسكرية التي تتعارض مع مصالح وحقوق الشعوب المستعمرة . . . ” (نفس المرجع) .

ان الجمعية العامة قد اتخذت عدة قرارات في هذا الصدد ، ولكن لم يكن لذلك أية فائدة لأن لجنة ال ٢٤ في الوثيقة A/AC.109/584 قد قررت مرة أخرى أن :

” . . . ان القوى الاستعمارية لم تتخذ أى خطوات لتنفيذ الطلب الذي وجهته اليها الجمعية العامة ” . (نفس المرجع ، Para. 1)

وبالإضافة الى ذلك ، فان اللجنة الخاصة قد استنكرت :

” . . . احتلال الأراضي في الأقاليم المستعمرة ، واقامة منشآت عسكرية عليها ” .

(نفس المرجع ، Para. 13)

وفي هذه المرحلة ، فاننا نرفض حجج هؤلاء الذين يحتفلون بمثل هذه المنشآت العسكرية ويؤكدون أن هذه القواعد العسكرية لا تمنع تنفيذ القرارات المتعلقة بتصفية الاستعمار ، وانها بالعكس تفيد سكان الأقاليم لأنها تخلق فرص العمالة لهم . ان لجنة ال ٢٤ قد أبرزت أن :

” . . . الاستخدام الواسع للموارد الاقتصادية ، وموارد اليد العاملة لهذا الغرض ، أى للاحتفاظ بالقواعد العسكرية يحول الموارد التي كان يمكن أن يستفاد منها في التنمية الاقتصادية للأقاليم المعنية ، وبذلك يتعارض مع مصالح سكانها ” . (نفس المرجع ، Para. 13)

ان حكومة وشعب هنغاريا يؤمنان بأن أول خطوتين في عملية تصفية الاستعمار يجب أن تكونا في حل مشاكل ناميبيا وزمبابوي ، عن طريق التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي

* تولى نائب الرئيس السيد اليوكا (بنما) الرئاسة .

تفرض حظرا على الأسلحة ، وحظرا اقتصاديا على النظم العنصرية . ونحن نؤمن انه اذا ما تم تنفيذ هذه الأحكام ، فان انهاء عملية تصفية الاستعمار سيكون ممكنا . وان الوسائل لتنفيذ ذلك قد وردت أيضا في مقررات الأمم المتحدة . ومع ذلك ، فان القضية الحيوية ما زالت هي أن المصالح الاقتصادية وفيها من المصالح ، وكذلك الأنشطة العسكرية والترتيبات التي تمنع تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة هي العائق الأساسي .

السيد نيتشيف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : سيشهد العام القادم العيد العشرين لاعتماد الاعلان التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان هذا الاعلان قد اعتمد رغم المقاومة المريرة للقوى العنصرية والاستعمارية والامبريالية . ولعقدين من الزمان الآن ، فقد لعب هذا الاعلان دورا هاما للغاية في النضال العادل للشعوب والأقاليم المستعمرة من أجل حريتها واستقلالها . ان هذه الوثيقة التاريخية أعادت تأكيد الحقوق المتساوية لكل الشعوب المضطهدة في العالم بالنسبة لحقها في تقرير وضعها السياسي على أساس اختيارها وارانها — الحرية ، وفي اتباع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلداتها .

ان المرحلة الحالية لتطور نضال التحرر الوطني في افريقيا الجنوبية يتسم بتفاقم في الصراع بين القوى الوطنية والتحررية التقدمية من جانب ، وقوى العنصرية والاستعمار والامبريالية من جانب آخر ، تلك القوى التي تحاول وقف هذه العملية العنصرية بل وأن تعود بها الى الوراء . ان الموقف الحالي في افريقيا الجنوبية يثير قلقا وانزعاجا كبيرين بالنسبة اليها وكذلك بالنسبة للعالم أجمع ولمجتمع الدول . ان النظم العنصرية بدعم من اكثر الدوائر رجعية في بعض الدول الغربية المعروفة جيدا ، تبذل جهودا يائسة لكسر ارادة النصر لدى وطنيي ناميبيا وزيمبابوي ، ولإقامة نظم استعمارية عميلة تؤمن لها الاعتراف الدولي حتى تصبح المنطقة قلعة دائمة للعنصرية والاضطهاد . ومن الواضح ان هذه المناورات غير الخفية التي يتخذها عنصريو بريتوريا وسالزبورج باتفاق ودعم من يتبنونهم كلها واضحة لنا وهي موجهة ضد حرية واستقلال شعوب افريقيا الجنوبية .

ويؤكد هذا الخارات الأخيرة التي قامت بها القوات العسكرية لروديسيا الجنوبية ضد زامبيا وموزامبيق ، ورغم الضمانات التي أعطتها بعض الدول الغربية لاتفاقيات وقف اطلاق النار فان هذه الخارات قد تركت وراءها مرة أخرى آثارا من الدماء والدمار ، وان هذا لدليل جديد على النوايا الحقيقية والأسباب الكامنة في تنفيذ ما يسمى بالتسوية السلمية لمسألة روديسيا الجنوبية .

اننا لا نعتبر أنفسنا معارضين أو مقترحين لمشروعات بعض الدوائر لفرض حلها لمسألة روديسيا الجنوبية . ومع ذلك ، لا يمكننا الا أن نشير الى الوضع الخطير الذى نشأ كنتيجة للجهد والضغط التي تمارسها نفس هذه الدوائر التي كانت حتى وقت قريب القوى المسيطرة على هذا الجزء من العالم . اننا نشهد محاولات مكشوفة لرقام الجبهة الوطنية على قبول حل للمشكلة يؤدي الى الحفاظ على النظام القائم في روديسيا الجنوبية على أساس استعماري جديد .

ان وفد بلغاريا يؤيد الفكرة القائلة بأنه من الضروري أن تنتقل السلطة الى شعب زمبابوى بأسرع ما يمكن ، وانني أنتهز هذه الفرصة لأعيد التأكيد على أننا نرى في بلغاريا الشعبية أن هناك ممثلا شرعيا وحيدا لشعب زمبابوى ، هو الجبهة الوطنية . وفي الوقت ذاته ، فاننا نعبر عن قناعتنا القوية ، بأن أفضل طريقة لتسوية مشكلة روديسيا الجنوبية كانت ومازالت تكمن في ضمان التنفيذ الصارم والدقيق للقرارات ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن .

ان احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، وسياسة النهب المستمر لموارد هذا الاقليم الوفيرة ، التي يقوم بها نظام بريتوريا ، والاستغلال غير الانساني للسكان الأصليين . كل هذا لا يمثل بأية حال من الأحوال جميع الجرائم التي ارتكبتها العنصريون من جنوب افريقيا في ناميبيا . ان السكان الافارقة في هذا الاقليم قد حرروا من وطنهم الذي اغتصبه بالقوة المستعمرون في جنوب افريقيا ، واستنزفت موارده الثرية لسنوات طويلة من جانب المستعمرين والشركات متعددة الوطنية . ان اعتزام نظام بريتوريا خلق نظام عميل في ناميبيا يعمل على تنفيذ مصالح جنوب افريقيا ، هو ببساطة محاولة لاقامة نظام استعماري جديد في هذا الاقليم ، يتمكن في ظله من أن يستمر في نهب البلاد واستغلال السكان الافارقة .

ان الاستقلال الحقيقي لناميبيا يمكن تأمينه ففداً عندما تسحب جنوب افريقيا قوات احتلالها من هذا الاقليم طبقاً لمقررات الأمم المتحدة ، وعندما ينسحب كل هؤلاء الذين اعتبروا ناميبياً لسنوات طويلة ملكية خاصة لهم ، والموارد الذي يحقق لهم ارباحاً طائلة ، هؤلاء الذين يقومون بالاشتراك مع العنصريين في بريتوريا بمواصلة تدبير جرائمهم ضد السكان الاصليين عندما يتركوا ناميبيا . ان المشكلة في هذا الاقليم لا يمكن حلها بطريقة سلمية الا بمشاركة سوايو ، وعلى أساس المقترحات التي تقدمت بها هذه المنظمة . ان الأمم المتحدة يتعين عليها أن تساعد على التوصل الى مثل هذا الحل في ناميبيا .

وفي ضوء ما تقدم ، فان الوفد البلغاري يؤيد بشدة الرأي القائل بأن العزل الكامل والمقاطعة العامة لهذا النظام في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية . بالاضافة الى الالتزام الحاسم بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة من قبل جميع الدول الأعضاء دون استثناء ، هذا فقط هو الذي يمكن أن يمثل اسهاماً حقيقياً في القضاء على آخر بقايا الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري في الجزء الجنوبي من افريقيا .

ان اللجنة الخاصة بمتابعة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قد أدانت مرة أخرى هذا العام بشكل حاسم الأنشطة الاقتصادية والعسكرية وغيرها من الأنشطة الأخرى التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقليم التي تخضع لادارتها ، وكذلك تعبئة المرتزقة لجيش روديسيا . ان اللجنة قد ادانت أيضاً المعونة التي تقدمها الدوائر الاقتصادية والمالية الأجنبية

وغيرها من الدوائر الى النظام العنصرى في جهوده من أجل محاولة الاستمرار في نهبه الوحشي للموارد الطبيعية والبشرية في زمبابوى وناميبيا .
اننا نؤيد تماما تلك المطالب للجنة الخاصة .

وان انتقل الآن الى ما يسمى بالاقاليم الصغيرة ، أود أن ابرز أن هناك عددا من الأمثلة التي تظهر أن الحقوق المشروعة لشعوب هذه الاقاليم في تقرير المصير وفي الوجود الوطني المستقل اما تنكر عليهم كلية ، واما يجرى التشكيك فيها تحت ذرائع متعددة .

وخلافا لأى منطوق أو عقل فان الدول التي تقوم بالادارة تشير في كثير من الحالات الى أن هذه الشعوب نفسها لا تريد الاستقلال ، وتفضل الانتساب الى الدول الاستعمارية أو حتى الاندماج فيها . ولكن لا تجرؤ هذه الدول أن تضع مثل هذه النظريات موضع الاختبار في ظروف من الحرية التامة وتحت اشراف ورعاية الأمم المتحدة .

ان السبب الأول في هذا الموقف الذى تتخذه الدول الاستعمارية هو استفلالها للاقاليم الصغيرة تحقيقا لاهدافهم الاستراتيجية الشاملة . ان القواعد العسكرية في المحيط الهادى والمحيط الهندى والمحيط الاطلنطي وفي منطقة الكاريبي تمثل شبكة من الحصون العسكرية ، ومحطات انطلاق من أجل الابقاء على الكثير من الشعوب الافريقية وغيرها من الشعوب تحت سيطرتها ، أو للقضاء على حركات التحرر الوطني ، وغير ذلك من الأغراض العدوانية ضد البلدان المستقلة في العالم كله .
ان تصفية الاستعمار في الاقاليم الصغيرة ليست مهمة أقل الحاحا منها في غيرها من الاقاليم . ان شعوب هذه الاقاليم الصغيرة لها نفس الحقوق غير القابلة للتصرف ، مثل شعوب الاقاليم الكبيرة ، ويجب أن يطبق عليها اعلان تصفية الاستعمار تطبيقا كاملا وغير مشروط .
هناك جانب هام آخر من عمل اللجنة الخاصة يستحق الاعتراف به لأهميته ، وهو تعبئة الرأى العام العالمي تأييدا للنضال من أجل التحرر الوطني ، ودفاعا عن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب المستعمرة في تقرير المصير والاستقلال . ان اللجنة الخاصة قد احرزت أيضا نتائج طيبة في جهودها من أجل توسيع علاقات التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات التأثير ، وجعلها تشارك في تقديم مساعدات فعالة وكاملة لحركات التحرر الوطني للبلدان والشعوب المستعمرة وفي الختام أود مرة أخرى أن ابرز أن وفدى كعضو في اللجنة الخاصة سيستمر في بذل

جهوده في هذه اللجنة . هذا الموقف المبدئي لوفد بلادى ينشأ عن سياسة حكومة بلغاريا المبدئية المستمرة التي تقوم بكل ما في وسعها من أجل تقديم التأييد التام لنضال شعوب جنوب افريقيا ، وناميبيا وزامبيا ، وجميع الأقاليم الأخرى المستعمرة ، كي تصفى تماما وبصفة نهائية الاستعمار والعنصرية ، والتفرقة العنصرية والفصل العنصرى .

السيد خارلا موف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

من الممكن في المستقبل أن مثل هذا النقاش واسع النطاق حول مشكلة تصفية الاستعمار التي تناقش في هذه الدورة ألا يستمر طويلا . وأعتقد أن هذا فال حسن ، لأن العام القادم سيكون الذكرى العشرين لاعتماد الجمعية العامة لمبادرة الاتحاد السوفياتي بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي هذه الفترة التاريخية القصيرة ، كما ظهر في خطابات العديد من المتحدثين ، تحققت نتائج ايجابية في النضال من أجل القضاء على نظام القمع الاستعماري . ان الامبراطوريات الاستعمارية قد سقطت ، وان علامات الاستعمار السوداء تتناقص شيئا فشيئا من خريطة العالم ، وما يقرب من مائة دولة فتية حققت استقلالها وبدأت طريقها الى التنمية . ان الغالبية العظمى من الدول التي حررت نفسها من سيطرة الاستعمار تدافع عمليا عن استقلالها وسلمها ، وهي ضد القهر والظلم والاضطهاد . ان الدور الذي تلعبه الدول المتحررة وتأثيرها في الشؤون الدولية قد تزايد بشكل ملحوظ . ان سياساتها الخارجية اصبحت أكثر فاعلية ، وان وزنها في اتخاذ المقررات حول المشاكل السياسية الهامة أصبح متزايدا . لقد قوى تضامنها ووقفها ضد الامبريالية والاستعمار . انها تحاول أن تخلق الظروف الدولية المواتية من أجل القضاء التام على آخر آثار الاستعمار والعنصرية ، وتعزيز المساواة واستقلال الشعوب .

ان تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة قد أصبح صكا فعالا في الأمم المتحدة في عملية تصفية الاستعمار . ان جهودا كبيرة تبذل من أجل التوصل الى تنفيذ كامل للاعلان ، من بينها ذلك الدور الهام الذي لعبته لجنة ال ٢٤ ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والجمعية العامة نفسها .

وان نتحدث عن النتائج الايجابية التي تحققت في تنفيذ هذا الاعلان ، لا بد أن نتذكر

انه رغم ان نضال الشعوب للقضاء على آخر آثار الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى قد دخل مرحلته الأخيرة . الا اننا لم نضع حدا نهائيا لهذه الآثار المخزية للاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى ، التي لازالت تسم المناخ الدولى وتشكل مصدر توتر وصراع خطير ، يهدد السلم والأمن الدوليين .

ان مصدر القلق الخاص لجميع الشعوب التقدمية والمحبة للسلم ينجم عن الموقف في جنوب افريقيا . هذه المنطقة من القارة الافريقية تشهد باستمرار وجود الفصل العنصرى الاستعمارى في جنوب افريقيا وفي روديسيا الجنوبية . ان العنصريين لم يتخلوا بعد عن خططهم في استخدام القوة لمنع الشعوب في زيمبابوى وناميبيا من الحصول على حقوقها الشرعية في الحرية والاستقلال . وكما لاحظ كثيرون ، فان نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يهدأ بأقدامه الحقوق الانسانية للسكان الاصليين في ذلك البلد . ان سياسات الفصل العنصرى في جنوب افريقيا التي أدت كثيرا في الأمم المتحدة باعتبارها جريمة ضد الانسانية ، مازالت متفشية . ان سلطات جنوب افريقيا تشن حملة من الارهاب الجماعى ضد السكان الاصليين في هذا البلد ، وتخوض صراعا من أجل تحطيم حركات التحرر الوطنى . ان هؤلاء الذين يقاتلون ضد الفصل العنصرى ، يتعرضون للاعتقال والتعذيب .

ورغم المقررات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، لا زال الفصل العنصرى يواصل قمع حركة التحرر الوطنية في ناميبيا والتي تعتبر المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية مثلها الشرعي الوحيد . ان حكومة بريتوريا تحت ستار اجراء محادثات تحاول أن تخلق نظاما عميلا في ناميبيا ، وتستمر في فمر الاقليم بقواتها كما تقوم بمناورات وخذع عديدة . وتحت ستار لظهار استعدادها لاجراء محادثات بشأن تسوية مشكلة ناميبيا ، تمنع شعب ناميبيا من الحصول على الاستقلال التام . وهدفها من ذلك هو أن تتمشى التنمية في ناميبيا مع خطوط الاستعمار الجديد . وهناك موقف لا يقل خطورة عن ذلك يسود روديسيا الجنوبية حيث نجد نظام موزريروا - سميث غير الشرعي - والذي لا يعترف به أحد - بمساعدة جنوب افريقيا وحتى في الساعات الأخيرة ، يطاء بالأقدام حركة التحرر الوطنية لشعب زمبابوى . ان نظام القوة والقمع القهرى في جنوب افريقيا وفي روديسيا الجنوبية ، والاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، وظلم واخضاع هذا الاقليم ، وجههات وأمية هذه البلدان لتمثل جانبا واحدا فقط من الموقف أما الجانب الآخر فيتمثل في أعمال الاعتداءات التي لا تنتهي من قبل عنصرى الجنوب الافريقي وروديسيا الجنوبية ضد البلدان الافريقية المجاورة . ان أنظمة جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية قد أخضعت بصورة منتظمة الدول الافريقية المستقلة المجاورة لأعمال عدوانية بربرية مسلحة ولا زالت مستمرة في ذلك حتى الوقت الراهن . ان أعمال العدوان المسلح التي ترتكبها جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ضد الدول الافريقية المجاورة قد أوجدت في هذا الجزء من العالم موقفا يشكل خطرا مباشرا على السلم والأمن الدوليين .

ان المعلومات التي قدمت للجمعية في تقارير لجنة ال ٢٤ ، ولجنة مناهضة الفصل العنصرى ، ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا تشير جميعها دون لبس الى المتسببين الحقيقيين في استمرار الموقف المتفجر في الجنوب الافريقي . ان هذه الوثائق تشير بقوة الى حقيقة لا يمكن دحضها ألا وهي ، انه اذا لم تتمتع جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية بحماية سياسية وعسكرية واقتصادية واسعة المدى من القوى الغربية ، ولا سيما من الدول الأعضاء في كتلة منظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي (ناتو) ، والاحتكاكات عبر الوطنية ، لما استطاعت أن تقاوما موجة تقوم حركات التحرر الوطنية لشعوب جنوب افريقيا بها حتى هذا الوقت .

وعلى مدى العامين الماضيين كانت هناك خطط معروفة لتسوية مشكلة ناميبيا عن طريق
المفاوضات . وقد قدمت لها بلدان لها نفوذ في الجنوب الافريقي ، وكان يمكنها - اذا ارادت - أن
تدعم تنفيذ المقررات العادلة التي اتخذتها الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ، لكن ، كل الجهود التي
بذلت في اطار الأمم المتحدة حتى الآن قد أثبتت انها غير مجدية . وقد واجهتها مقاومة سلطات
بريتوريا المتعنتة ومناوراتها .

والآن ، يستطيع المرء أن يسمع تقارير عن اختتام محادثات لندن بشأن تسوية مسألة زمبابوي .
واطار هذه المحادثات قد أصبح ملموسا بالنسبة لنا جميعا ، كما يعرفه الجميع الآن من خلال تقارير
الصحافة . فمنذ بداية المحادثات خضع مندوبو الجبهة الوطنية لضغط ، وابتزاز وتهديدات وانذار
ونستطيع أن نرى من الصحافة الأمريكية كم مرة قيل لممثلي الجبهة الوطنية في مختلف مراحل المحادثات
اما أن يقبلوا المقترح المعروف أو أن يرحلوا . ولقد حدث ذلك أثناء المحادثات الدستورية ، كما
حدث أيضا عندما كانوا يناقشون شروط الفترة الانتقالية ، وقد حدث مرة أخرى أخيرا أثناء المفاوضات
الخاصة بشروط وقف اطلاق النار .

ان الجمعية العامة لها الحق في أن تعرف ماذا ستكون شروط الاتفاق . وهل سيوضع حد
لذلك التدخل العسكري من جانب الجنوب الافريقي في شؤون روديسيا ؟ وهل سيضمن وجود حق
متساو للوطنيين كي يقوموا بنشاط سياسي في فترة ما قبل الانتخابات بشروط مساوية لأولئك الذين
يمارسون السلطة فعلا ، وهل ستظل هذه الظروف الى آخر لحظة ؟

لقد فوجئنا - أيضا - بعدم وجود مشروع قرار من شأنه أن يمكّن الأمم المتحدة من أن تضع
تقييمها بشأن الأحداث وتطلب الضمانات التي من شأنها أن تؤكد أن مصالح القوى الوطنية لن تضار
في فترة ما قبل الانتخاب .

ومن الطبيعي تماما أن نقول انه بعد أربعة عشر عاما من مناقشة مسألة زمبابوي في الأمم
المتحدة وفي مجلس الأمن وفي الجمعية العامة ، لن يكون من المسير على مجلس الأمن والجمعية
العامة - اللذين اعتمدا العديد من القرارات الخاصة بهذا الأمر - أن يعرفا تلك الأمور . وهنا
يمكننا أن نسأل سؤالا آخر : هل سيوضع حد للمهجمات العدوانية التي يشنها العنصريون على دول
خط المواجهة الأول المجاورة ؟ ليس هناك من دليل في الأحداث الجارية الحالية يؤكد لنا أن هذا
سيحدث .

ولقد عرفنا من الصحافة أن القوة التي تتولى الإدارة ، والتي حصلت على سيطرة استعمارية على روديسيا بعد تحملها لسنوات عديدة لما يسمى " بنظام سميت العنصرى المتمرد " ، قد صممت فجأة على تحديد فترة شهرين كي تجرى انتخابات حرة في زيمبابوى . وهذا كله حسن للغاية ، لكن ليس هناك اتفاق نهائي على ذلك ، واذ تذكرت القوة القائمة بالإدارة فجأة انها مسؤولة أمام الأمم المتحدة عن تصفية الاستعمار في روديسيا ، فقد قررت أن تبدأ نشاطها بإرسال حاكم ويرفع العقوبات المفروضة على روديسيا فوراً . أليست هذه عجلة ؟ ان أجبر مجلس الأمن القوة القائمة بالإدارة فسي أيار/مايو ١٩٦٨ على :

" أن تتخذ فوراً جميع التدابير الفعالة لوضع حد للتمرد في روديسيا الجنوبية ، وتمكين الشعب من ضمان التمتع بحقوقه كما نص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، وتم تأكيدها بأهداف قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) " . (قرار ٢٥٣ لعام ١٩٦٨ ، فقرة ٢) وهذا المطلب الذى صدر عن مجلس الأمن قد تكرر عدة مرات في قرارات متعاقبة . وبالنسبة للعقوبات المفروضة على عنصرى روديسيا الجنوبية ، فقد ذكرت في قرار مجلس الأمن ٣١٤ لعام ١٩٧٢ ، وفي قرار لاحق ، ينص على أن مجلس الأمن :

" يؤكد من جديد مقرره بأن العقوبات الراهنة ضد روديسيا الجنوبية ينبغي أن تظل قائمة بالكامل لحين تحقيق الأهداف والمبادئ الواردة في القرار ٢٥٣ لعام ١٩٦٨ بالكامل " .

(الفقرة الأولى من المنطوق)

ومع ذلك أعاد مجلس الأمن تأكيد هذا المطلب عدة مرات فيما بعد .

لذا ، فالسؤال الذى يطرح نفسه الآن ، هو هل حقق شعب زيمبابوى حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ؟ وحتى سيتم تحقيق ذلك ؟ وأكرر لأعضاء الجمعية العامة انه قد يكون من المفيد لأعضاء مجلس الأمن أن يعرفوا تلك الحقائق منذ البداية من مصدرها الأصلي وليس من صفحات الصحف .

ويبدو لنا انه لم يتم تحقيق كل شيء . ان كيف يمكن بدون قرار جديد لمجلس الأمن - ومثل هذه القرارات كما أكد بعض المتحدثين على ذلك بالأس فقط ، ملزمة - أن ترفع العقوبات المفروضة ضد روديسيا الجنوبية بطريقة منفردة ، بينما لم تتم تسوية الشروط المتصلة بفرض هذه العقوبات ؟

والأمر الأكثر غرابة هو أن الرئيس العميل البديل للحكومة الحالية موزوريرا أعلن في نفس الوقت الذي انتهت فيه المحادثات انه لا ينتوى أن يتخلى عن سلطاته كرئيس لحكومة روديسيا الجنوبية .
وفي هذه الظروف ، فان كل أولئك الذين يهتمون بتسوية عادلة لمشكلة روديسيا الجنوبية —
بالوسائل السياسية — وأعتقد انه ما من أحد ضد تسوية سياسية لمشكلة روديسيا وكل أولئك المهتمين
والمعنيين بأن يحقق شعب زيمبابوي الاستقلال الحقيقي تحت اشراف ممثله الشرعي — الجبهة الوطنية —
يجب أن يكونوا في منتهى اليقظة ويجب أن يمنحوا تأييدهم الكامل للجبهة الوطنية .

(السيد خارلاموف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

ان الاتحاد السوفياتي يعتقد أن هناك امكانيات لتحقيق حل فعال للمشاكل الحيوية في افريقيا الجنوبية . ان أسس مثل هذا الحل تكمن في العديد من قرارات الأمم المتحدة حول المسألة ، التي تهدف الى عزل النظام العنصرى لجنوب افريقيا .

وكما كان الحال دائما ، فان الاتحاد السوفياتي مازال يؤيد التسوية السياسية للمشاكل في جنوب افريقيا . اننا يجب ، مع ذلك ، ان نقول بالتحديد ، ان مثل تلك التسوية يمكن أن تكون عادلة وفعالة اذا كانت لصالح الاستقلال الحقيقي لشعوب جنوب افريقيا . ان الاتحاد السوفياتي مستعد لتأييد مقترحات من جانب البلدان الافريقية - ذكرت مسبقا خلال مناقشة هذا البند - لموافقة مجلس الأمن على الجزاءات الفعالة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

ان الاتحاد السوفياتي يؤيد بكل حزم حركات التحرير الوطنية للبلدان الافريقية في كفاحها ضد القوى الامبريالية والنظم العنصرية التي تهدف الى فرض حل استعماري جديد لمشاكل جنوب افريقيا .

هناك مشاكل أخرى تتعلق بالقضاء على الاستعمار توضح أن عملية القضاء على الاستعمار لم تستكمل بعد . وعلى سبيل المثال ، فقد استكمل الآن في العديد مما يسمى بالاقليم المستعمرة وهو ينحسر في اقاليم متعددة من العالم . اننا نعلم أن لجنة ال ٢٤ ومجلس ناميبيا ، بالاضافة الى أجهزة الامم المتحدة الاخرى التي انشئت لهذا الغرض لم تنسى هذه الاقاليم . ان وثائق لجنة ال ٢٤ ووثائق الامم المتحدة الأخرى المتاحة توضح تماما ان السلطات الادارية لم تحجم فقط عن اتخاذ اجراءات فعالة لمنح الاستقلال ونقل السلطة الى شعوب تلك الاقاليم ، ولكنها ، في العديد من الحالات ، تحاول أن تكرر سيطرتها الاستعمارية على الاقاليم . وفي محاولة لتبرير موقفها ، فانهم يحاولون اختلاق اسباب مختلفة ويحاولون تطويق قرارات الامم المتحدة : وهم يقولون ان هذه بلدان صغيرة ، ويشيرون الى مواقعهم الجغرافية ، ويقولون ان الموقف معقد وتكثفه عوامل مختلفة . وباستخدام حجة صغر حجم تلك الاقاليم ، وعدد سكانها المحدود ، وبمعددها الجغرافي ، واقتصادها الضعيف ، فان سلطات الادارة تعطل تنفيذ الاعلان في تلك الاقاليم . ان هذه الاقاليم دائما ، التي هي في الواقع تحت الوصاية الاجنبية ، تخدم الاهداف

العسكرية . ان عدد من القوى لها مصالح في استمرار استخدام هذه الاقاليم الصغيرة لاغراضها الاستراتيجية الدولية . ان مئات القواعد العسكرية في المحيط الهادى ، وفي المحيط الهندي والاطلنطي وفي البحر الكاريبي قواعد من هذا النوع . ولأى غرض هي ؟ بالطبع ، لغرض قمع حركات التحرير الوطنية ، وتكريس وجود تلك القوى هناك . ولكن وجودهم بأى حال من الاحوال ليس في صالح دعم السلم والامن الدوليين .

ان الوفد السوفياتي مقتنع تماما بأن الشعوب في الاقاليم المستعمرة الصغيرة ، أيضا ، لها حق ثابت غير قابل للتصرف ، طبقا للاعلان الخاص بانتهاء الاستعمار وميثاق الامم المتحدة ، في تقرير المصير والاستقلال .

وفيما يتعلق بالمستعمرات الباقية ، فان الاتحاد السوفياتي يرغب في أن يشير مرة اخرى الى أعضاء الامم المتحدة في هذه الجمعية العامة بأن هناك مشاكل في ميكرونيسيا ، في منطقة المحيط الهادى ، وفي مجلس الوصاية فان الاتحاد السوفياتي سبق أن استرعى انتباه الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى الموقف الخطير في ميكرونيسيا . ان الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف لشعب ميكرونيسيا في تقرير المصير والاستقلال لم تنفذ . لقد مضت الآن ٣٢ سنة منذ بدأت الامم المتحدة ادارة هذا الاقليم الجزرى في المحيط الهادى ، وما زال بعيدا عن ان يكون اقليما موحدا ومستعدا سياسيا ، واقتصاديا واجتماعيا لتقرير المصير والاستقلال ، كما هو مطلوب في ميثاق الامم المتحدة ، وان الاقليم ما زال في موقف خطير . هناك ظروف اجتماعية سيئة للغاية . لقد زعت هناك روح الفرقة . وان السياسة التي ترمي الى تكريس سيطرة السلطة الحاكمة تنفذ هناك . وان الأنشطة العسكرية التي تقوم بها سلطة الادارة في اقليم ميكرونيسيا تشكل تهديدا خطيرا ليست فقط لشعب ميكرونيسيا نفسه ولكن لشعوب آسيا وآزانيا . ولن أسرد كل الحقائق هنا ، فان الاعضاء يصرغونها تماما .

وحيث اننا نقرب من نهاية مدة فترة الوصاية في ميكرونيسيا ، فان سلطة الادارة تحاول دعم جهودها من أجل تفتيت الاقاليم لكي تفرض على أجزاء منها وضعها مستقلا . ان هذه السياسة تنفذ تحت ستار مختلف اشكال الاستفتاء في الاقليم . ان المسؤولية عن هذا انما تقع على عاتق شعب ميكرونيسيا نفسه .

بموجب ميثاق الامم المتحدة ، فان مجلس الأمن يجب أن يقرر أي شيء او تغيير يتعلق
بالاقليم الاستراتيجية تحت الوصاية مثل ميكرونيسيا . ان الاعمال الثنائية التي تقوم بها سلطة
الادارة فيما يتعلق بالاقليم تحت الوصاية أو جزء منه لا يمكن أن تعتبر قانونية او شرعية او لها قوة
القانون .

ان الاتحاد السوفياتي مقتنع بأن شعب ميكرونيسيا ، مثل شعوب الاقاليم الصغرى
المستعمرة الاخرى ، يجب أن يكون بأسرع وقت ممكن قادرا على ممارسة حقه الثابت غير القابل
للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، كما هو واضح في ميثاق الامم المتحدة وعلان منح الاستقلال
للسعوب والبلدان المستعمرة .

ان الامم المتحدة يجب أن تتخذ اجراءات لكي تضمن التطبيق الفعال والحاسم لميثاق
الامم المتحدة وعلان تصفية الاستعمار من جانب سلطة الادارة . انها يجب أن تدافع عن حق
شعب ميكرونيسيا الثابت الذي لا يقبل التصرف في تقرير المصير والاستقلال . انها يجب أن
تحافظ على وحدة الاقليم .

ان الاتحاد السوفياتي يرى ، اولا وقبل كل شيء ، ان نطالبان توقف الدول
مساعدها المالية والاقتصادية للنظام العنصرى وان تطبق كل قرارات الامم المتحدة السابقة حول
هذه المسألة . ان الاتحاد السوفياتي يؤيد مطالب الدول الافريقية بتطبيق حظر كامل على تصدير
الاسلحة الى جنوب افريقيا . يجب أن تمنع جنوب افريقيا من الحصول على سلاح نووى . ان
مجلس الأمن يجب أن يعتمد كل العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق
ضد نظام بريتوريا العنصرى . ان اى تدخل في الشؤون الداخلية للاقاليم الجزرية الصغرى
يجب أن يدان بشدة . اننا مقتنعون بأن هذه الاجراءات يجب أن تؤيد لها كل البلدان التي
لها مصلحة حقيقية في استكمال عملية تصفية الاستعمار ودعم السلم والأمن الدوليين .

ان الاتحاد السوفياتي يؤيد بحزم كفاح البلدان من أجل السلم والأمن الدولي ، ويؤيد
نزع السلاح ودعم الاستقلال السياسي والاقتصادى للبلدان النامية . ان الاتحاد السوفياتي يؤيد

اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس من العدالة والمساواة . ان الاتحاد السوفياتي سوف يستمر في النضال من أجل تصفية بقايا العنصرية والاستعمار . انه سوف يستمر في النضال من أجل تحقيق الاستقلال الحقيقي لشعبي زمبابوي وناميبيا ، والقضاء على سياسة وممارسات الفصل العنصري .

اننا نعتقد أن عام ١٩٨٠ - الذي سوف يكون العيد العشرين لمواثقة الجمعية العامة على اعلان تصفية الاستعمار - يجب أن يتميز بجهود جديدة في الكفاح من أجل التصفية الكاملة للاستعمار من على الارض .

السيد فنيبيو (فيجي) (الكلمة بالانكليزية) : سوف يذكر الأعضاء أنه في وقت مبكر من هذه الدورة اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٤ / ١٠ في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر . وقد رحبت الجمعية في الفقرتين ٧ و ٨ بالالتزام المشترك للدولتين القائمتين بالادارة أى فرنسا والمملكة المتحدة باستقلال " هيريريدز الجديدة " وسجلت دعوتها للأمين العام بارسال بعثة لمراقبة الانتخابات في الاقليم . وقد طلبت الجمعية العامة من الأمين العام ، بعد التشاور مع رئيس اللجنة الرابعة ، أن يعين بعثة لمراقبة الانتخابات على أن تقدم تقريراً بشأنها . وفي نفس الاجتماع أعلن رئيس الجمعية أن الأمين العام ، طبقاً للأحكام التي أشرت اليها ، قد عين استراليا وساحل العاج ، وجمهورية الكاميرون المتحدة وفيجي أعضاء في البعثة . وبعد ذلك فان السيد رون موريس من استراليا ، والسيد بييريرى من ساحل العاج ، والسيد نكويلى ايكاني من جمهورية الكاميرون المتحدة وأنا شخصياً من فيجي عينتنا حكوماتنا في هذه البعثة وقامت برئاستها .

وبالرغم من التزامات أخرى في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة فان أعضاء البعثة بالعمل المثابر وبالاجتماع في كل مناسبة قد استطاعوا أن ينتهوا أمس من اعداد مشروع التقرير الذى سيرفع الى الأمين العام . وبالطبع لقد بدأنا العملية التي سوف تؤدى الى تقديم التقرير الى الأمين العام واصداره لهذه الوثيقة . ولكن للأسف لن يتم ذلك قبل انتهاء الجمعية العامة من أعمالها بسبب ضيق الوقت . ان أعضاء البعثة يرون أنه يتعين عليهم على الأقل بايجاز أن يقدموا خلاصة ما توصلوا اليه بعد رحلتهم الى الاقليم من ٦ الى ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام . ان الوثيقة ستتاح في الوقت الملائم وستطرح للمناقشة في المحافل المعنية في الأمم المتحدة .

وبناء على هذه المهمة فان البعثة قد عقدت مشاورات مع ممثلي الدول القائمة بالادارة وأعدت خط سيرها وسافرت في ٦ تشرين الثاني / نوفمبر الى باريس حيث تلقت تقارير شفوية من ممثلي الحكومة الفرنسية ومنعت من الطيران الى لندن لعقد اجتماعات مماثلة مع أعضاء حكومة المملكة المتحدة . وعلى ذلك فقد سافرت الى فرانكفورت بالقطار حتى تستطيع أن تستقل طائرة الى الاقليم حيث وصلت في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر . وقد بقينا في الهيريريدز الجديدة حتى ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر . وبينما كنا هناك فقد انقسمنا الى مجموعتين للسفر من العاصمة " بورت فيلا " الى الجزر

الرئيسية الأخرى في الأرخبيل ، وعلى وجه التحديد ، اسبريتو سانتو وماليكولا وتانا حتى نراقب انتخابات الجمعية التمثيلية والمجالس الاقتصادية الاقليمية في سانتو وتانا التي أجريت في ١٤ ، ١٥ و ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر . وبعد انتهاء دورتها في " المهريديز الجديدة " عادت البعثة الى " سوا " حتى تبدأ في اعداد الخطوط العريضة لتقريرها . وقد سافرت من " فيجي " الى نيويورك في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر .

ان تقرير اللجنة يتضمن خمسة أجزاء الأول يعتبر مقدمة موجزة والثاني يقدم معلومات عامة عن الاقليم والثالث عن المشاورات التي أجرتها البعثة مع ممثلي الدول القائمة بالادارة ومع الحكومة الانتقالية في الاقليم ومع ممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية في " المهريديز الجديدة " . وهذا الجزء يختص بملاحظات البعثة واستنتاجاتها بناء على المشاورات . وهناك جزء رابع يتعلق بتنظيم الانتخابات ومراقبة البعثة لها . وأخيرا فان هناك ملاحظات واستنتاجات عامة وضعتها البعثة فيما يتعلق بالانتخابات ويجب أن تقرأ مع الملاحظات الأخرى التي قدمتها البعثة خلال التقرير بأكمله . وبالنظر الى طبيعة الأرض وصعوبة النقل والمواصلات في الاقليم فان البعثة تود أن تحيي ممثلي الدول القائمة بالادارة ، بما في ذلك المفوضين المقيمين في الاقليم ، وحكومة الوحدة الوطنية ، ومراقبي الانتخابات على العمل الممتاز الذي قاموا به من أجل تنظيم الانتخابات . وقد أعجبنا عدم وجود توتر في المناطق التي زرتها وكذلك الطريقة المنتظمة والهادئة التي جرت بها الانتخابات . وقد أعجبنا أيضا بالوعي السياسي لشعب المهريديز الجديدة الذي كان يفهم تماما القضايا التي تنطوي عليها هذه الانتخابات وأهميتها بالنسبة لمستقبله . ولقد أبلغت البعثة بأن وجودها قد ساهم في الطريقة السلمية التي جرت بها الانتخابات . وترى البعثة أن الانتخابات قد جرت بطريقة حرة ومنصفة طبقا للقواعد الانتخابية التي وضعت ، وهي مقتنعة بأن النتائج تعكس ارادة الشعب عن حق . وبالرغم من أن هناك بعض الادعاءات بأن هناك ضغوطا قد وقعت من قبل الأطراف المعنية فان البعثة لم تستطع أن تتحقق من هذه الادعاءات وعلى أية حال فان الضغوط ليست غريبة في مثل هذه الأوضاع .

وقد قيل للبعثة أثناء مشاوراتها مع الاحزاب السياسية أن القرار حول توقيت الاستقلال ستخذه الحكومة المنتخبة الجديدة . وقد أوضح المفوضون المقيمون ان فترة الانتقال

ستتفق مع رغبات تلك الحكومة . والوقت المفضل طبقا لما استشعرناه من الجميع يبدو أنه منتصف ١٩٨٠ .

وأود ، باسم البعثة ، أن أعبر عن تقديرنا العميق لحكومات الدول القائمة بالادارة للتعاون الممتاز والمساعدة الفعالة التي حصلنا عليها في نيويورك وفي باريس وفي الاقليم . واننا نود أن نعبر عن تقديرنا الخاص للمفوضيين المقيمين وموظفيهم في الاقليم على كرمهم ومعاونتهم لتسهيل مهمتنا . اننا نود أن نعبر عن اهتمامنا العميق للحكومة الانتقالية للأب " جيرارد لي مانغ " خاصة في وقت كان الجميع فيه يعملون في مرحلة حيوية هي مرحلة الانتخابات وحملتها . وتود البعثة أيضا أن تشكر كافة ممثلي الأحزاب السياسية الذين التقينا بهم . ان موقفهم الممتاز ومعرفتهم بالاقليم ومشاكله قد ساهمت بصورة كبيرة في تفهم البعثة للقضايا أثناء اقامتها القصيرة في الاقليم .

أخيرا وليس آخرا أود أن أعبر كرئيس للبعثة وبالنيابة عن زملائي أعضاء البعثة عن امتناني لبعض الأفراد بالرغم من أن هذا ليس من تقاليد هذا المحفل . أود أن أشكر الأمانة وبصفة خاصة السيد وايمين الأمين الأول ، وهو مجند لمثل هذا النوع من البعثات ، والآنسة سيمور مسؤول الشؤون السياسية وأخيرا السيد يري والسيد موريس والسيد ايكاني على كفاءتهم وتفانيهم في العمل وعلى الروح العالية التي تمتعوا بها . ولقد عملنا ك فريق ولولا دعمهم الكامل لما كان من الممكن أن ننتهي من هذه المهمة الشاقة بصورة مرضية في وقت قصير .

السيد أوراماس (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : اننا ندرس اليوم في هذه الجمعية العامة اعتماد تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الموقف بشأن تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في الوثيقة (A/34/23 part I) . وبسبب تأخر الوقت ، فانني لا أود أن آخذ من وقت زملائي الكثير بأن أعرض عليهم موقف كوبا المعروف من كل مشكلات تصفيات الاستعمار ومع ذلك ، فمن بين الحالات الاستعمارية المتعددة التي درستها اللجنة الخاصة خلال ١٩٧٩ ، يرى وفد بلادي من الضروري أن يلفت الانتباه الى واحدة من هذه الحالات ، التي تجرح بشكل خاص ضمير شعوب أمريكا اللاتينية . ومن الواضح أنني أتحدث عن حالة بورتوريكو ، وحققها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال حيث ما زالت الدولة المستعمرة تذكره عليها . ان الوثيقة A/34/23 Part I تشير الى هذه المشكلة في الصفحات ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ من النص الاسباني .

لقد استمعت اللجنة الخاصة في ١٣ ، ١٤ ، ١٥ آب / اغسطس الى عدة مقدمين لطلبات يمثلون منظمات بورتوريكية متعددة ، لم تضيف شهادتهم سوى تأكيد وضع التبعية والاستعمار في جزيرة الكاريبي الشقيقة . ان قرار اللجنة الخاصة ، انطلاقا من الاعلانات التي نكرتها توا ، كان قد انعكس في مشروع القرار A/AC.109/L.1342/Rev.1 ، الذي اعتمدته اللجنة فيما بعد في ١٥ آب / اغسطس ١٩٧٩ على أساس أنه قرار A/AC.109/529 .

ان وفد بلادي يرى من الضروري أن نشير الى سمتين أساسيتين للوضع السائد في بورتوريكو حاليا انعكستا في الصفحة ٢٣ من النص الانكليزي . أولهما - بلا شك - هي التقدم الواضح الذي أحرزته قضية استقلال بورتوريكو ، بما يتفق والقرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، في النطاق الدولي ، وبشكل خاص التقدم المحرز على مستوى قارة أمريكا اللاتينية .

لقد لاقى شعب بورتوريكو مساندة قوية يستحقها من جانب رؤساء دول أو حكومات الدول غير المنحازة الذين اجتمعوا هذا العام في مؤتمرهم السادس للقمّة . وبعد التعبير عن اقتناعهم بأن الاستعمار ، في كل اشكاله ، ومظاهره يجب أن يقطع من منطقة الكاريبي أيضا ، فان رؤساء دول أو حكومات أكثر من مائة دولة غير منحازة طلبوا الى حكومة الولايات المتحدة :

” أن تمتنع عن أي منازعات سياسية أو قمعية ترمي الى استمرار الوضع الاستعماري في

بورتوريكو ” (A/34/542, annex political declaration, para, 163)

كما طلبوا في الوقت ذاته الى هذه السلطات الاستعمارية :

" نقل السلطات الى شعب هذا الاقليم حتى يمكن أن يقرر بحرية وضعه السياسي

المقبل " . (المرجع السابق)

أود أن أبرز الطابع الاجماعي الذي قامت دول أمريكا اللاتينية الاعضاء في حركة عدم الانحياز عن طريقه ، بمعالجة مسألة بورتريكو خلال انعقاد مؤتمر قمة هافانا السادس . لقد حدث نفس الشيء بعد ذلك بأسبوع ، عندما اجتمع في اوكساكا في المكسيك ١٨ حزبا اشتراكيا ديمقراطيا من أمريكا اللاتينية ، للتعبير عن تأييدها لانعقاد المؤتمر الثاني للثمان مع استقلال شعب بورتريكو الشقيق ذلك المؤتمر الذي انعقد في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر الى ٢ كانون الاول / ديسمبر في المكسيك . ان دعم قضية استقلال بورتريكو قد ازداد كثافة ، وآخر دليل على ذلك كان المؤتمر الثاني للثمان مع استقلال بورتريكو الذي انتهى بنجاح في المكسيك في ٢ كانون الاول / ديسمبر الماضي ، وباشتراف دولي كبير . ان رسالة شكر الى حركة عدم الانحياز لتأييدها التضامني ، وجهها الى الرئيس فيدل كاسترو المندوبون في المؤتمر أبرزت ما يلي :

" التضامن الموسع الذي يجتذب في قطاعات متزايدة نضال شعب بورتريكو ضروري

لمطالبة حكومة الولايات المتحدة أن تنفذ القرارات التي اعتمدها في هذا الصدد لجنة

تصفية الاستعمار التابعة للامم المتحدة " .

ان ثمار هذا التضامن ، الذي تلعب فيه لجتتنا الخاصة دورا هاما ، قد بدأ جنيها ، وهناك

دليل كبير على ذلك هو ، اطلاق سراح الوطنيين البورتريكيين الأربعة الذين تم انتزاعهم من سجون الامبرياليه بعد ربع قرن ، وذلك بعد حملة التضامن الواسعة التي نظمت من أجل اطلاق سراحهم .

السمة الثانية لعلمية تصفية الاستعمار هذه ، التي وددت أن أشير اليها ، هي سياسة القمع

التي تتبعها الدولة المستعمرة في اقليم بورتريكو ان حكومة الولايات المتحدة لم تتخذ اجراء محمدا واحدا في اتجاه تيسير أن تمارس بورتريكو حقها في تقرير المصير والاستقلال .

ان مؤتمر قمة عدم الانحياز قد أدا ان المناورات الرامية الى انشاء قوة أمن في المنطقة ، وكرر

ادانته لوجود قواعد عسكرية اجنبية في الكاريبي ، وعبر عن تأييده لـ :

” البورتريكيين الذين يقضون مدة العقوبة بالسجن لمعارضتهم احتلال البحرية الأمريكية لبلدية فيكويس ، وطلبوا الى حكومة الولايات المتحدة أن توقف هذه الأعمال القمعية ” . (المرجع السابق ، الفقرة ١٦٤)

ان شعب بورتريكو وفلاحيه وصياديه المتواضعين يرفضون استخدام البحرية الامريكية لفيكويس ويطالبون بحقهم في العمل في سلام في هذا الموقع دون تهديد من جانب البحرية الاستعمارية . ان بعض المسجونين من أهالي فيكويس ، قد نقلوا الى سجون الولايات المتحدة حيث يمشون عقوبات بالسجن حاليا . ان واحدا منهم ، وهو الشاب انجل رودريجوس كريستوبال ، قد اكتشف ميتا في ١١ تشرين الثاني / نوفمبر في ظروف غامضة في سجن تالاهاسك في فلوريدا . ان وفد بلادى يعبر عن خشيته وتخوفه على حياة شايمين آخرين هما اسماعيل غويادوب ورامون اليسيا اللذين ، لنفس اسباب سجن الشاب الآخر ، يقضيان عقوبات بالسجن في سجون فيلادلفيا . ان الامم المتحدة ، وبشكل خاص لجنة تصفية الاستعمار ، يجب أن تتابع عن كثب تطور الاحداث الاخيرة ، وأن تستمر في اعطاء تضامنها الحاسم لقضية تصفية الاستعمار في بورتريكو .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٠٠